م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 399/ 2022

إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Alkafry

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 399
الأحد 28 آب، 2022

لمن يرغب رابط تحميل التقرير P D F :

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية.

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول.

أطيب التمنيات.

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

MEAK Weekly Economic Report No. 399
Sunday 28 August 2022

Link to download the report P D F:

The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World I put it at the disposal of Wide Web. decision-makers ، economists،academics to facilitate access to ،and followers economic information.

I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.

I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes

I request those who do not wish to Note: keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 399/ 2022

الأحد 28 آب، 28 August 2022

Contents

أولاً – الاقتصاد العالمي:.....4
1 - صحيفة: حرب الطاقة في أوروبا ستخلق اضطرابات اجتماعية 4
2 - عاجل: صدمة بيانات التضخم تؤثر على الفيدرالي.. وتهوي بالدولار والذهب عند 1820 دولارا.....7
3 - الاتحاد الأوروبي في أوقات الأزمات.....8
ثانياً - الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:.....17
4 - GUS: Inflacja przebiła w marcu 10 procent.....17
5 - Rząd planuje dużą ekspansję fiskalną. Nie grozi to od razu katastrofą 19
6 - Fatalny moment na obniżkę podatków. Zmiany mogą nakręcić inflację 24
7 - The Polish-Arab Economic Forum 28
8 - Tarcza antyputinowska bez konkretów. Masa postulatów biznesu do rządu.....31
9 - Unia Europejska w dobie kryzysów.....36
ثالثاً - الاقتصادات العربية: 46
10 - اصلاح الشأن الاقتصادي بداية إطلاق الجمهورية الجديدة.46
11 - شبه تعويم: الدولار يقترب من 18 جنيها.. لماذا قرر "المركزي" رفع الفائدة؟.....49

رابعاً - الاقتصاد السوري: 59
12 - سوريا واحدة من 5 دول عربية تزيد فيها نسبة اعتمادها بشكل كبير على المياه الواردة من خارج حدودها.....59
13 - حجم السيولة المتاح خارج القنوات المصرفية يتجاوز 20 ألف مليار 65
14 - مهندسو اقتصادنا لا يخشون موتنا.....67
15 - هل تتبنى الحكومة خطة لإنقاذ قمح البلد.....69
16 - "وفا تيليكوم" تفتح باب التوظيف وتعتزم تركيب 750 محطة خاصة بداية العام المقبل.....74
17 - توقعات بتراجع سعر صرف الدولار إلى ما كان عليه.. خبير: الارتفاع الأخير كان عرضياً!..!.....76
18 - الحكومة تحدد سعر الدولار بـ3 آلاف ليرة سورية بموازنة 2023!..!.....79
19 - هل يعيد قرار الأمس تعلّق موظفي المصارف الحكومية بمؤسساتهم.. مسؤولون مصرفيون متفائلون؟؟ 81
20 - بنك الشام - يرفع رأس ماله ليصبح 10 مليار ليرة سورية خلال اجتماع الهيئة العامة الخامس عشر 83

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 399/ 2022

الأحد 28 آب، 28 August 2022

أولاً – الاقتصاد العالمي:

1 - صحيفة: حرب الطاقة في أوروبا ستخلق اضطرابات اجتماعية

الأحد 7 أغسطس 2022

ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أنه في الأشهر المقبلة ستضطر أوروبا للتنافس مع آسيا على الغاز المسال الروسي، منوهة بأن حرب الطاقة في أوروبا ستؤدي لأسعار عالية وتخلق اضطرابات اجتماعية.

صحيفة: حرب الطاقة في أوروبا ستخلق اضطرابات اجتماعية

ووفقا للصحيفة، فإن الوضع في دول الاتحاد الأوروبي سيزداد سوءا مع اقتراب فصل الشتاء.

وتشير الصحيفة إلى أن الجبهة الثانية في المعركة من أجل أوكرانيا قد انفتحت، وهي حرب الطاقة في أوروبا.

وبحسب الصحيفة فإن "ارتفاع أسعار الطاقة، سيجلب المصاعب في الاقتصاد الأوروبي، الأمر الذي سيخلق اضطرابا اجتماعيا، وهذا بدوره سيجلب إلى السلطة الأحزاب الشعبوية التي ستغير النخب السياسية في أوروبا، وبالتالي تفكيك التحالف الغربي."

وتلفت الصحيفة إلى أنه في الشهر الماضي، انسحب حزب يميني من الائتلاف الحاكم في إيطاليا، مشيرا إلى "الخيار الرهيب" الذي تواجهه العائلات الإيطالية "بدفع فاتورة الكهرباء أو شراء الطعام". وهذا ما أجبر

على استقالة رئيس الوزراء ماريو دراغي، الذي سافر في يونيو إلى كييف لتأكيد دعم إيطاليا لأوكرانيا.

وتابعت الصحيفة، "حتى إمدادات الغاز الطبيعي المسال الروسي إلى أوروبا يمكن أن تتعطل. فهناك انتعاش اقتصادي تتوجه له الصين بعد الإغلاق بسبب الفيروس التاجي، كما أن الشتاء البارد في آسيا سيصبح ذريعة لمحاربة أوروبا من أجل الاستحواذ على صادرات الغاز الطبيعي المسال الروسي، مما سيؤدي إلى زيادة الأسعار."

وترى الصحيفة أن تدهور مستوى معيشة الأوروبيين قد يؤثر على صمودهم في دعم أوكرانيا، وقد تصل إلى السلطة في دول الاتحاد الأوروبي حكومات (الأحزاب الشعبوية) التي ستدمر التحالف الغربي.

والآن أوروبا تحت الضغط بسبب التوتر المستمر من جراء نقص إمدادات الغاز من روسيا. إذ انخفض تصدير الغاز الروسي بعد بدء العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا، كما انخفضت الإمدادات الروسية عبر نورد ستريم (السيل الشمالي-1) وعبر الترانزيت من خلال أوكرانيا بشكل كبير، وتوقفت تماما عبر خط يامال-أوروبا.

وأكد الجانب الروسي مرارا أن تقييد الإمدادات عبر نورد ستريم يرجع فقط إلى العقوبات الغربية، مما تسبب في مشاكل في صيانة وإصلاح توربينات ضخ الغاز التي تنتجها شركة سيمنس الألمانية. الآن يتم توفير الخط بواسطة توربين واحد فقط.

قالت وسائل إعلام ألمانية إن المتقاعدين الألمان بدؤوا بالتحضر للذهاب إلى بلدان أخرى دافئة، لتجنب دفع تكاليف التدفئة الباهضة في الشتاء في بلادهم.

وبحسب وسائل إعلام، بدأ المتقاعدون الألمان بالتحضر للتوجه إلى البلدان الدافئة حتى لا يدفعوا مقابل التدفئة في الشتاء ببلدهم، "إنهم سيرحلون بعيدا من أجل قضاء الشتاء لأن ذلك سيكلفهم أقل من البقاء في ديارهم، والسبب الرئيسي هو الارتفاع الحاد في أسعار التدفئة ببلدهم."

ويقول منظمو الرحلات إن الوجهات الأكثر شعبية هي تركيا وتونس ومصر وجزر الكناري. ويشير الخبراء أيضا إلى الطلب على الرحلات إلى تايلاند والسنغال والرأس الأخضر ومنطقة البحر الكاريبي.

ونقلت صحيفة بيلد عن أحد المتقاعدين تحت اسم (لوثار) قوله: "ما الذي يجب أن نفعله في ألمانيا الباردة؟ التدفئة تستهلك أموالنا. وفي تونس، يتم الاعتناء بنا في الفندق من الصباح إلى المساء."

وبحسب الصحيفة، سيتعين على لوثار وزوجته دفع 600 يورو للتدفئة شهريا في الشتاء القادم بدلا من 200 يورو، وهو أمر غير مربح للغاية. ستكون الحياة في تونس أرخص بكثير، ويمكن لأصحاب المعاشات توفير نحو 300 يورو أسبوعيا. انخفضت أسعار الغاز في أوروبا بنسبة 2% مع إغلاق التعاملات يوم الأربعاء، مسجلة 2121 دولارا لكل 1000 متر مكعب.

وانخفض أسعار الغاز في أوروبا في وقت سابق بنسبة 2.%

وحسب بيانات البورصة، التي تتخذ لندن مقرا لها، فقد بلغ الحد الأقصى لسعر العقود الآجلة لتوريد الغاز في سبتمبر 2186.3 دولار، وكان الحد الأدنى 2072.1 دولار.

وبلغ سعر الإغلاق 2121.3 دولار لكل 1000 متر مكعب.

https://www.tunisactus.com/%d8%b5%d8%ad%d9%8a%d9%81%d8%a9-%d8%ad%d8%b1%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d8%b7%d8%a7%d9%82%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%a3%d9%88%d8%b1%d9%88%d8%a8%d8%a7-%d8%b3%d8%aa%d8%ae%d9%84%d9%82-%d8%a7%d8%b6%d8%b7%d8%b1%d8%a7/

2 - عاجل: صدمة بيانات التضخم تؤثر على الفيدرالي.. وتهوي بالدولار والذهب عند 1820 دولارا

Investing.com مؤشرات اقتصادية 10 أغسطس 2022

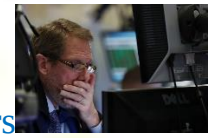

© Reuters

Investing.com - صدرت بيانات التضخم الأمريكي المرتقبة من قبل الأسواق للوقوف على مدى التقدم الذي حققته السياسات التشددية للفيدرالي الأمريكي ورفع أسعار الفائدة، واستقراء النسبة التي سيرفع بها الفيدرالي الفائدة حتى نهاية العام.

بيانات التضخم

سجل مؤشر أسعار المستهلكين الرئيسي السنوي عن شهر يوليو ارتفاعًا بنسبة 8.5% وتوقع الخبراء أن يسجل 8.7% هبوطًا من الارتفاع بـ 9.1% عن شهر يونيو الماضي.

كذلك ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي عن شهر يوليو على أساس شهري بنسبة صفر وتوقع الخبراء أن يرتفع بـ 0.2%.

أما عن مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي (باستثناء الغذاء والطاقة) فقد ارتفع سنويًا بـ 5.9% وتوقع الخبراء أن يرتفع بـ 6.1%، وعلى أساس شهري ارتفع بـ 0.3% وتوقع الخبراء أن يرتفع بـ 0.5%.

توقعات الفيدرالي

وفور صدور البيانات إيجابية وتشهد على توقف مؤشر أسعار المستهلكين عن الارتفاع، خفض المستثمرين والخبراء من توقعاتهم بشأن قيمة رفع الفائدة من جانب الفيدرالي الأمريكي إلى نهاية العام.

وانخفضت توقعات رفع الفائدة في اجتماع الفيدرالي بسبتمبر إلى 50 نقطة أساس، بدلًا من 75 نقطة أساس. إضافة إلى ذلك تحوّل السوق لتسعير رفع الفائدة في سبتمبر إلى 58 نقطة أساس.

الأسواق الآن

أمام سلة من العملات الأجنبية ويسجل مؤشر الدولار الأمريكي الآن 105.148 هبوطًا بأكثر من 1.02%. فيما تصعد عقود الذهب بـ 0.46% لتسجل 1820.1 دولارًا للأوقية، وكذلك العقود الفورية ترتفع بـ 0.54% لتسجل 1804.74 دولارًا للأوقية.

وتحتفظ عوائد السندات بارتفاعات بسيطة تتراوح بين الـ 1.46% لسندات الخزانة أجل 30 عامًا، و0.54% لسندات أجل 10 سنوات.

https://sa.investing.com/news/economic-indicators/article-2305798

3 - الاتحاد الأوروبي في أوقات الأزمات

ماريوش سيلسكي 19 مايو 2022

الذكرى الثامنة عشر لعضوية بولندا في الاتحاد الأوروبي

الاتحاد الأوروبي، الذي انضمت إليه بولندا منذ 18 عاماً، لا يشبه في كثير من النواحي الاتحاد الذي كان موجوداً في عام 2004. لقد ترك مرور الوقت بصماته الحتمية على مشروع التكامل الاقتصادي والسياسي الذي أردنا الانضمام إليه. لقد تغيرت التحديات الخارجية،

وظهر جيل جديد على الساحة مع تسلسل مهامه الهرمي. اليوم، على المجتمع أن يتعامل مع أزمات متعددة، وتتمثل السمة الخاصة لها في أنها تحدث في وقت واحد وتتفاعل مع بعضها البعض.

كان الاتحاد الأوروبي، الذي انضممنا إليه في مايو 2004، مثالاً نموذجياً لقصة نجاح. لقد ولت الأزمنة التي كان فيها الازدهار والنمو الاقتصادي السريع مرتبطين تلقائياً بعملية التكامل الأوروبي على أساس مبدأ "السبب والسبب". شوهت أزمة النفط في السبعينيات وانهيار نظام بريتون وودز هذا التصور، لكن المجتمعات الأوروبية كانت لا تزال تُرى في جميع أنحاء العالم على أنها "أعراف وقواعد توليد القوة للعبة في الاقتصاد" ومثال نموذجي على المجتمع الاجتماعي التنمية الاقتصادية التي تحفزها التجارة الحرة والتعاون الإقليمي.

في نوفمبر 1993، غيرت المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)اسمها إلى الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى تسريع العمل على الاتحاد النقدي، مما سمح بإدخال العملة الموحدة وبدء السياسة النقدية للاتحاد الأوروبي مع الدور الرئيسي لل البنك المركزي الأوروبي (ECB).في يناير 2002، دخلت أول عملات وأوراق نقدية باليورو. تمشيا مع روح ونص معاهدة ماستريخت (1993) ومعاهدة أمستردام (1997)، بدأ الاتحاد الأوروبي أيضاً في تطوير تعاون قضائي وشرطي معزز ووضع الأسس لسياسة الأمن والدفاع المشتركة (CSDP) الحالية. تضم اتفاقية شنغن، الموقعة في عام 1985، عشر دول أخرى في عام 2007 والتي تخلت عن ضوابط الحدود داخل السوق الموحدة

للاتحاد الأوروبي من أجل التنفيذ الكامل للحريات الأربع المتعلقة بحرية التنقل: الأشخاص ورأس المال والسلع والخدمات.

قبل كل شيء، ومع ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي، الذي قرر في ديسمبر 1997 بدء مفاوضات ما قبل الانضمام مع بولندا، وبلدان أخرى في وسط وشرق أوروبا، وكذلك قبرص ومالطا، تعامل ببراعة مع عواقب انهيار الاتحاد السوفياتي وانسحاب دول المنطقة من الوصاية السوفيتية. إذا لم تجد بلدان أوروبا الوسطى والشرقية نفسها في منطقة الأمن الرمادية في ذلك الوقت وانضمت بنجاح إلى عملية العولمة الاقتصادية، فذلك لأن الاتحاد الأوروبي، إلى جانب الناتو، لعبوا دور النظام المرجعي الرئيسي للتحول في منطقة وسط أوروبا. اتضح أن إعادة توحيد ألمانيا - التحدي الجيوسياسي الأكبر في القارة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية - كان فرصة، وليست تهديداً، لأوروبا. حدث ذلك بفضل مشاركة الاتحاد الأوروبي في هذه العملية والدور الرئيسي الذي لعبه الترادف الألماني الفرنسي، والذي امتد بمرور الوقت ليشمل بولندا كجزء من مثلث فايمار.

شارك الاتحاد الأوروبي بنشاط في العمل على إنشاء منظمة التجارة العالمية (1995)، وفي وقت سابق في سياق ما يسمى شئنا أم أبينا، أصبحت جولة الجات في أوروجواي أيضا لاعبا هاما في السياسة الدولية. كان هذا بسبب العلاقات العميقة عبر الأطلسي خلال الحرب الباردة، والنجاحات الاقتصادية الخاصة، والالتزام المالي والسياسي ببناء جوار صديق حول الاتحاد الأوروبي (أوروبا الموسعة، سياسة الجوار الأوروبية أو الشراكة الشرقية).

كان توسع الاتحاد الأوروبي وانضمام 12 دولة عضواً جديدة في الفترة 2004-2008 بلا شك نجاحًا كبيراً، لا سيما المفوضية الأوروبية (DG Enlargement)، التي كانت مسؤولة عن التفاوض على فصول فردية من معاهدات الانضمام ومواءمة القانون. كانت التتويج المنطقي لهذه المرحلة - كما بدا في ذلك الوقت - يتمثل في تعزيز النظام المؤسسي والقانوني للاتحاد الأوروبي.

وتقليل ما يسمى ب العجز الديمقراطي، الذي يعمق المسافة بين المواطنين ومركز صنع القرار في بروكسل، من بين أمور أخرى، كانت زيادة صلاحيات البرلمان الأوروبي هي المهمة الرئيسية لاتفاقية مستقبل أوروبا. كانت الاتفاقية - التي أنشأها المجلس الأوروبي في عام 2001 وتجتمع حتى عام 2003 - تهدف إلى إعداد مشروع دستور للاتحاد الأوروبي الموسع.

كما شارك الوفد البولندي في العمل. في ذلك الوقت، انجذب انتباه الرأي العام في بلدنا بشكل أساسي إلى قضية الاستقالة من Invocatio Deiفي مسودة دستور الاتحاد الأوروبي وأهمية التصويت البولندي في نظام التصويت في مجلس الاتحاد الأوروبي، بينما ركزت الدول الأخرى بدلاً من ذلك على تأسيس الدبلوماسية الأوروبية، وإنشاء منصب رئيس الاتحاد الأوروبي وتوسيع المجالات التي يمكن فيها التصويت بالأغلبية في مجلس الاتحاد الأوروبي.

كان الاختلاف في النهج عرضياً - فقد أظهر أن عملية التنشئة الاجتماعية لبولندا في الاتحاد الأوروبي وحرية الحركة في نظام صنع القرار في الاتحاد الأوروبي الموسع كانت لا تزال متقدمة على بلدنا.

من تصور الاتحاد الأوروبي باعتباره الطرف الذي يجلس على الجانب الآخر من طاولة المفاوضات، كان على بولندا أن تنتقل إلى "جعل نفسها في وطنها" في الاتحاد الأوروبي والتعامل معه كبيئة طبيعية للتوصل إلى حلول مرضية لجميع الشركاء على أساس الحد الأدنى من الإجماع.

أول إشارة على أن "السحب السوداء" تتراكم على المشروع الأوروبي الذي انضممنا إليه للتو كانت رد فعل المجتمعات الأوروبية على مشروع المعاهدة الدستورية. انتهى الاستفتاء الفرنسي على التصديق عليها في مايو 2005 بفشل كامل لمؤيدي "تكامل أكبر". قال ما يصل إلى 55٪ من المشاركين في الاستفتاء الفرنسي "لا" لأوروبا. والأكثر إثارة هو رفض الناخبين في هولندا لمشروع القانون. في الاستفتاء الأوروبي في الأول من يونيو 2005، عارض 61.6٪ من الناخبين فكرة تعميق التكامل وبناء دولة أوروبية عظمى.

لم تمنع هذه العلامات الأولى لأزمة نظامية توقيع معاهدة لشبونة في عام 2009، والتي دخلت حيز التنفيذ في نفس العام - مع الأخذ في الاعتبار النتائج المختلفة تمامًا للاستفتاءين في أيرلندا.

منذ تلك الفترة، التي كانت حاسمة بالنسبة لبولندا من حيث تعزيز مكانتها في الاتحاد الأوروبي، بدأت الأزمات - الداخلية والخارجية - تتكاثر مثل عيش الغراب بعد المطر، وغالبًا ما تتداخل بعضها مع بعض.

الأزمة المالية في عام 2007، وأزمة الدين العام في منطقة اليورو عام 2009، والتي أثرت بشكل خاص على اليونان ودول جنوب أوروبا الأخرى، وتعسف الاستجابة لهذه الأزمة التي فرضتها ألمانيا، والحرب في جورجيا في عام 2008، وتزايد أهمية التقييد التدريجي والمتشكك

في الاتحاد الأوروبي للحريات المدنية وحرية التعبير منذ عام 2010 من قبل حكومة فيكتور أوربان في المجر، وضم شبه جزيرة القرم من قبل روسيا في عام 2014، والحرب في شرق أوكرانيا، وتشكيك حكومة حزب القانون والعدالة في وارسو في حكم القانون و القيم التي اعترف بها الاتحاد الأوروبي على أنها قيم خاصة به، من خلال إدخالها في المعاهدات، وأخيراً خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والعواقب المتزايدة للاحترار العالمي - هذه ليست سوى بعض الأزمات التي كان على الاتحاد الأوروبي التعامل معها في السنوات التي تلت ذلك. انضمت إليها بولندا ودول أخرى في منطقتنا.

بقوة الحقائق، القضايا التي بدت في مجال الدراسات الأوروبية أنها أساسية في سياق توسع عام 2004 (مثل أوربة، أي التفاعل المتبادل بين النظم القانونية والاقتصادات الوطنية من ناحية، ومن ناحية أخرى - المكتسبات المشتركة، أي المكتسبات المشتركة) والسوق الموحدة للاتحاد الأوروبي، فضلاً عن الحوكمة متعددة المستويات في الاتحاد الأوروبي أو قضايا الهوية الفسيفسائية للأوروبيين، كان لا بد من إهمالها في الخلفية. من ناحية أخرى، ظهرت المقاربات النظرية في المقدمة، مما سمح بوضع إطار مفاهيمي لظاهرة أوروبا الشعبية والتراجع عن التيار الرئيسي للتكامل نحو اتحاد أوروبي، وهو اتحاد اقتصادي فضفاض للدول.

في هذه الأثناء، كان المزيج الفريد من أساليب المجتمع والحكومة الحكومية (الحكومية الدولية) هو الذي ميز عملية التكامل الأوروبي التي تبين أنها مفيدة عندما واجه الأوروبيون وباء COVID-19 وتغير

المناخ الذي لا رجعة فيه والتقويض الوحشي للنظام الدولي من قبل روسيا، التي هاجمت أوكرانيا عسكريا في 24 فبراير 2022. إن الاتحاد الأوروبي، المنقسم أو الضعيف داخلياً، لن يكون قادراً على مواجهة مثل هذه التحديات.

كانت الصورة المثالية للاتحاد الأوروبي في عام 2004، والتي أوجزتها في المقدمة، تعبيرًا عن توقعاتنا أكثر من كونها وصفًا للحقائق. كافحت المجتمعات الأوروبية منذ اللحظات الأولى لتأسيسها في مواجهة أزمات خطيرة؛ يمكن للمرء أن يذكر: فشل مشروع الجماعة الدفاعية الأوروبية، و "أزمة الكرسي الفارغ"، ومسألة الخصم البريطاني (رسوم عضوية المملكة المتحدة) أو قرار بعض الدول الأعضاء بعدم الانضمام إلى منطقة اليورو.

"الأزمات هي جزء من الحمض النووي للاتحاد الأوروبي، لكن حقيقة أن الاتحاد الأوروبي يواجه باستمرار أزمات داخلية لا تُترجم إلى نظام من القانون الأوروبي حيث الافتقار إلى اللوائح المرتبطة بإدارة الأزمات" - أشار المحامي البلجيكي فابريس بيكود في عام 2010 في العمل الاتحاد الأوروبي وآخرون الأزمات. يجادل علماء السياسة الذين يتعاملون مع التكامل الأوروبي أحيانًا بأن الاتحاد الأوروبي نفسه وبيروقراطيته المتطرفة هي التي تولد المشاكل التي هي بذور الأزمات الهيكلية.

العديد من الخبراء مقتنعون بأن تطور الاتحاد الأوروبي يتم على قدم وساق (بفضل الأزمات التي تفرض استخدام حلول مؤسسية جديدة، وفي بعض الأحيان تسويات). غالباً ما يشيرون في أعمالهم إلى أصل

كلمة "أزمة κρίση - " في اليونانية تعني في المقام الأول عدم "انهيار" بقدر ما يعني "قرار يتم اتخاذه في مواجهة صعوبة أو تهديد خطير."

يحمل تشابك الأزمات التي تواجه الاتحاد الأوروبي حاليًا العديد من المخاطر، لكنه ليس "خطرًا مميتًا". تجربة الجائحة لمدة عامين، عندما تمكنت المفوضية الأوروبية ووكالة الأدوية الأوروبية من تنظيم عمل منسق للموافقة على اللقاحات وشراءها وتوزيعها ضدCOVID-19 ، بالإضافة إلى إجراءات لوقف المزيد من الدمار للبيئة الطبيعية من خلال قبول أهداف طموحة في سياسة المناخ وتنفيذ الصفقة الأوروبية الخضراء، ناهيك عن الجبهة المشتركة القائمة على التضامن والمعارضة للهجوم الروسي على أوكرانيا، تشير بوضوح إلى أن دول أوروبا الغربية والوسطى والشرقية لن تكون قادرة على ذلك. التعامل مع التهديدات الحالية وحدها. الجبهة المشتركة كانت ولا تزال ضمانة للنجاح.

يبدو أن المحاولات المستمرة لإحياء فكرة أوروبا للأوطان، التي روج لها الجنرال ديغول منذ ما يقرب من 70 عامًا وكررها الشعبويون المطالبون بالسيادة المطلقة، تراجعا عقليا في مواجهة حرب تهدد بالانتشار إلى منطقة وقارة بأكملها، أو وباء يهدد السكان.

أطروحة المؤرخ البريطاني آلان ميلوارد، الذي جادل في عمل European Rescue of the Nation State، الذي نُشر في عام 1994، بأن الدول المؤسسة للمجتمع الأوروبي للفحم والصلب قررت التنازل عن بعض امتيازاتها وتسليمها إلى المجتمع لأنهم لم يكونوا قادرين على إشباعها بأنفسهم، تأخذ احتياجات مواطنيها معاني جديدة

اليوم، في الذكرى الثامنة عشرة لانضمام بولندا إلى الاتحاد الأوروبي. تحتاج دول قارتنا الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى الوحدة والتعاون في الكفاح من أجل الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وهي بحاجة إلى معارضة مشتركة في المواجهة مع روسيا، وهي بحاجة إلى برنامج مشترك لإعادة الإعمار الاقتصادي في إطار خطة إعادة الإعمار لأوروبا. ومع ذلك، من الصعب التسليم بأن هذا سيحدث.

إذا نجح الاتحاد الأوروبي في إبعاد أفكار تفتيت المشروع الأوروبي بشكل فعال، فقد يصبح مرة أخرى في السنوات القادمة مثالاً لقصة نجاح، كما حدث قبل 18 عاماً، عندما انضمت بلادنا إلى هياكل الاتحاد الأوروبي.

https://gazeta.sgh.waw.pl/index.php/meritum/unia-europejska-w-dobie-kryzysow

gazetaSGH

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

ثانياً ـ الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:

The World Economy in English and Polish:

Gospodarka światowa w języku angielskim i polskim:

4 - GUS: Inflacja przebiła w marcu 10 procent

W marcu po raz pierwszy w tym stuleciu inflacja w Polsce przekroczyła 10 proc. Przyspieszyła do 10,9 proc. rok do roku z 8,5 proc. w lutym. To efekt skokowego wzrostu cen paliw, ale też żywności.

Foto: Bloomberg, Grzegorz Siemionczyk 01.04.2022

Jak oszacował wstępnie GUS, wskaźnik cen konsumpcyjnych (CPI), główna miara inflacji w Polsce, wzrósł w marcu o 10,9 proc. rok do roku, po zwyżce o 8,5 proc. w lutym i 9,4 proc. w styczniu. Ankietowani przez „Parkiet" ekonomiści przeciętnie szacowali, że CPI wzrósł o 10,1 proc. Tylko cztery spośród 23 uczestniczących w tej ankiecie zespołów analitycznych liczyły się z przyspieszeniem inflacji do ponad 10,5 proc.

Inflacja w marcu przyspieszyła pomimo obowiązującej od lutego rządowej Tarczy Antyinflacyjnej, w ramach której czasowo obniżony został VAT na żywność i paliwa. To jednak nie wystarczyło, aby skompensować gwałtowny wzrost cen surowców po ataku Rosji na Ukrainę. W porównaniu do lutego CPI podskoczył aż o 3,2 proc., najbardziej od 1996 r.

Z ograniczonych na razie danych GUS wynika, że paliwa do prywatnych środków transportu podrożały w marcu o 33,5

proc. rok do roku, po 11,1 proc. w lutym. Szybciej poprzednio drożały w październiku i listopadzie, ale wtedy nie obowiązywała jeszcze Tarcza Antyinflacyjna. Ceny żywności i napojów bezalkoholowych wzrosły o 9,2 proc. rok do roku, po zwyżce o 7,6 proc. w lutym. Nie licząc stycznia, gdy ceny te wzrosły o 9,3 proc., żywność podrożała najbardziej od co najmniej początku 2010 r.

Ceny nośników energii dla gospodarstw domowych (gaz, prąd) wzrosły w marcu o 23,9 proc. rok do roku, po 18,8 proc. w lutym. To największa ich zwyżka od co najmniej 12 lat.

Na podstawie piątkowych danych ekonomiści szacują, że tzw. inflacja bazowa, nie obejmująca cen energii i żywności, wyniosła w marcu 6,9-7 proc., po 6,7 proc. w lutym. Takiego przyspieszenia inflacji bazowej oczekiwali już przed wstępnym szacunkiem CPI, co sugeruje, że zaskoczeniem okazały się wyłącznie ceny surowców. Co dalej? Ekonomiści podkreślają, że prognozy są wyjątkowo niepewne. Inflacja będzie w dużej mierze zależała od sytuacji na rynku surowców, ta zaś od dalszego przebiegu wojny w Ukrainie. W ocenie analityków z mBanku należy się liczyć z tym, że w kwietniu CPI wzrośnie jeszcze bardziej niż w marcu, a średnio w 2022 r. inflacja wyniesie 11 proc. Nie brakuje jednak także prognoz sporo niższych, nawet poniżej 10 proc.

Pewne wydaje się jednak to, że Rada Polityki Pieniężnej będzie kontynuowała cykl podwyżek stóp procentowych. Jeszcze przed piątkowymi danymi GUS ekonomiści przeciętnie

zakładali, że na kwietniowym posiedzeniu RPP stopa referencyjna NBP zostanie podniesiona z 3,5 do 4 proc. Część analityków zakładała podwyżkę tej stopy o 0,75 pkt proc., tak jak w marcu. Silniejsze od oczekiwań przyspieszenie inflacji sprawia, że ten scenariusz stał się bardziej prawdopodobny. Na tym zaostrzanie polityki pieniężnej się nie skończy. Większość ekonomistów zakłada, że stopa referencyjna NBP dojdzie do 5-6 proc., a skrajne prognozy wskazują na jej wzrost do około 7 proc. Deficyt w kasie państwa już w tym roku mocno wzrośnie. I choć może nie grozi to od razu katastrofą, nie wszyscy ekonomiści mają przekonanie co do słuszności takiej polityki zapowiadanej przez PiS.

© Licencja na publikację © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone

Źródło: rp.pl

https://www.rp.pl/dane-gospodarcze/art35996701-gus-inflacja-przebila-w-marcu-10-procent?smclient=a323d7c2-c5e6-11e6-bc0c-002590e45e04&utm_source=salesmanago&utm_medium=mailing&utm_campaign=default

5 - Rząd planuje dużą ekspansję fiskalną. Nie grozi to od razu katastrofą

Deficyt w kasie państwa już w tym roku mocno wzrośnie. I choć może nie grozi to od razu katastrofą, nie wszyscy ekonomiści mają przekonanie co do słuszności takiej polityki zapowiadanej przez PiS.

Foto: Fotorzepa/ Jerzy Dudek

Anna Cieślak-Wróblewska 31.03.2022

Rząd przedstawia coraz to nowe propozycje, która mają chronić naszą gospodarkę przed skutkami wojny przeciw Ukrainie. I tak wedle projektu ustawy o zakazie importu węgla z Rosji poszkodowane tym podmioty mają otrzymać stosowne rekompensaty.

Jaki będzie koszt tych rekompensat, na razie rząd nie podaje. Można się jednak spodziewać, że nie będą to groszowe sprawy. – Szacujemy, że łączny koszt tzw. tarczy antyputinowskiej, czyli łagodzenie wpływu wojny dla polskich firm, może wynieść ok. 5 mld zł – ocenia dla „Rzeczpospolitej" Karol Pogorzelski, ekonomista Banku Pekao SA. Pierwszym elementem tej tarczy są dopłaty do nawozów dla rolników, teraz mowa o rekompensatach, a nowych pozycji pojawi się pewnie więcej.

Deficyt w górę

Kwota 5 mld zł sama w sobie nie wydaje się ogromna, ale biorąc pod uwagę inne zapowiedziane rządowe programy, można się spodziewać znaczącego wzrostu deficytu w sektorze finansów publicznych w tym i przyszłym roku. – Przed wybuchem wojny oczekiwaliśmy deficytu sektora na poziomie 2,2 proc. PKB w 2022 r. oraz 1,9 proc. w 2023 r. Obecnie nasze szacunki to odpowiednio 3,7 oraz 4,4 proc. PKB – mówi Pogorzelski.

– Szacujemy, że w 2022 r. deficyt sektora wyniesie ok. 4,5 proc. PKB, a w przyszłym roku – powyżej 4 proc. PKB – ocenia Adam Antoniak, ekonomista ING Banku Śląskiego.

oceniają ekonomiści.

Do tego wzrostu deficytu przyczyniać się będą takie składowe jak choćby nieoczekiwana korekta Polskiego Ładu (w tym obniżka stawki PIT z 17 do 12 proc.). Uszczuplić to może dochody podatkowe w kasie państwa na ok. 15 mld zł rocznie, a łącznie cała reforma podatkowa – na ponad 30 mld zł rocznie. Rząd zapowiedział już też przedłużenie tarczy antyinflacyjnej co najmniej do końca tego roku (tu roczny koszt to też ok. 30 mld zł) czy wypłatę tzw. 14. emerytury w 2022 r. (11–12 mld zł).

Trzeba też liczyć się z dużym obciążeniem w związku z przyjęciem uchodźców z Ukrainy. Na razie rząd zabezpieczył na ten cel ok. 8 mld zł, ale to może być za mało. Według Pekao SA scenariusz bazowy tych wydatków to 17 mld zł, a pesymistyczny – 35 mld zł tylko w tym roku. Mamy też zapowiedziany wzrost wydatków na armię – z 2 do 3 proc. PKB, począwszy od 2023 r., co daje kwoty rzędu 20–30 mld zł rocznie.

Ekonomiści Banku Citi Handlowy obliczyli, że łącznie w 2022 i 2023 r. dodatkowy impuls fiskalny to co najmniej 4,8 proc. PKB.

Pomoc gospodarce czy rozdawnictwo

Pytanie jednak, czy tak duża ekspansja fiskalna, prowadząca nas na ścieżkę deficytu przekraczającego unijny limit 3 proc. PKB, jest uzasadniona w obecnej sytuacji? Tym bardziej że, jak zauważa Piotr Kalisz z Banku Citi Handlowy,

skala tego impulsu fiskalnego byłaby bardzo duża nawet w przypadku gospodarki znajdującej się w recesji, a to polskiej gospodarce (przynajmniej na razie) nie zagraża. W odpowiedzi na to pytanie ekonomiści nie są zgodni.

– Po pierwsze, naszym zdaniem deficyt sektora w tym roku wzrośnie w porównaniu z 2021 r., ale nie przekroczy 3 proc. PKB, co wynika m.in. z faktu, że można spodziewać się wysokiego wzrostu nominalnej wartości PKB i mimo wszystko mniejszego ubytku dochodów podatkowych w ujęciu nominalnym – zaznacza Piotr Bujak, główny ekonomista PKO BP. – A tak umiarkowana skala wzrostu deficytu wydaje się być uzasadniona w obliczu szoku, jaki dotyka naszą gospodarkę, w tym może stanowić amortyzację dochodów gospodarstw domowych. Nie wydaje mi się, byśmy więc mieli do czynienia z nadmierną ekspansją fiskalną – komentuje.

Z kolei Sławomir Dudek, główny ekonomista Fundacji FOR, ocenia rządową politykę jednoznacznie negatywnie. – W czasie wojny trzeba oglądać każdą złotówkę pod kątem stabilności finansów publicznych i gospodarki – podkreśla Dudek. – A to, co robi rząd, to żadna ochrona przed skutkami wojny czy inflacją, rozdawnictwo przedwyborcze. Takie podnoszenie deficytu w obszarach nieuzasadnionych obecną sytuacją grozi destabilizacją finansów państwa – dodaje. Zaznacza, że dużym ryzykiem jest wzrost kosztów pożyczania pieniędzy przez państwo, co oznacza wyższe wydatki na obsługę długu. Nawet w czasie pandemii ten koszt wynosił ok.

1–1,5 proc., obecnie skoczył do 5,5 proc., a może być wyższy wraz z podnoszenie stóp procentowych.

Jakie kary za wyższy deficyt

Unijny limit dla luki w finansach publicznych wynosi 3 proc. PKB, po jego przekroczeniu Bruksela może wszcząć procedurę nadmiernego deficytu, co oznacza konieczność przedstawienia programu zacieśnienia fiskalnego. W odniesieniu do 2022 r. obowiązuje jednak wyjątek od tej zasady, bo zgodnie z generalną klauzulą wyjścia wprowadzoną w czasie pandemii państwa członkowskie mają pozwolenie na większy deficyt. Od 2023 r. ścisła dyscyplina dla członków UE ma jednak wrócić. Ekonomiści oceniają, że jeśli także w 2023 r. dojdzie do przekroczenia limitu w Polsce, nasz rząd zapewne będzie powoływać się na wyższą konieczność, czyli kryzys uchodźczy. Ministerstwo Finansów swoje prognozy dotyczące stanu finansów państwa w nowym ujęciu ma przedstawić do końca kwietnia w wieloletnim planie finansów państwa.

Janusz Jankowiak, główny ekonomista Polskiej Rady Biznesu

Mamy totalny chaos w polityce makroekonomicznej, którego finalnym rezultatem są: spadek przejrzystości finansów publicznych, wzrost deficytu fiskalnego w ujęciu Eurostatu, zachęcanie banku centralnego do dynamicznego podnoszenia ceny pieniądza, co dalej odsuwa policy mix od punktu optymalnego. Polska gospodarka nie potrzebuje obecnie krótkookresowej stymulacji popytu, opłacanej kolejnym

zwiększeniem nierównowagi fiskalnej. W bilansie ryzyk nastąpi przez to krótkookresowe wsparcie wzrostu gospodarczego, jednak bez poprawy jego dekompozycji, ale także wsparcie presji inflacyjnej. Rząd przesuwa przy tym równocześnie inflację na następne okresy, ingerując w procesy cenowe za pomocą czasowego obniżania podatków, co podnosi ścieżkę inflacyjną na okres kilku najbliższych lat.

© Licencja na publikację © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone

Źródło: Rzeczpospolita

https://www.rp.pl/budzet-i-podatki/art35992241-rzad-planuje-duza-ekspansje-fiskalna-nie-grozi-to-od-razu-katastrofa

6 - Fatalny moment na obniżkę podatków. Zmiany mogą nakręcić inflację

W odpowiedzi na kryzys związany z wojną przeciw Ukrainie rząd chce zwiększyć deficyt i dług. – To bardzo zły pomysł – oceniają ekonomiści.

Foto: PAP

Anna Cieślak-Wróblewska 24.03.2022

– Z perspektywy systemu podatkowego to ruch w dobrym kierunku – mówi Sławomir Dudek, główny ekonomista Fundacji FOR, komentując propozycję zmian w podatkach przedstawioną w czwartek. – Oznacza gigantyczne uproszczenie w stosunku do nieudanych reform podatkowych Polskiego Ładu – dodaje Sławomir Dudek.

– Pozytywnie oceniamy te propozycje. Uwzględniają wiele postulatów zgłoszonych przez naszą organizację i eliminują część mankamentów systemu wprowadzonego od 1 stycznia 2022 r., choć przejściowo komplikują system – zaznacza też Łukasz Kozłowski z Konfederacji Przedsiębiorców Polskich.

Przedstawiony przez rząd program powinien być w trybie pilnym poszerzony o kolejne rozwiązania, które pomogą naszym firmom przejść przez trudny okres – postulują organizacje przedsiębiorców.

Nakręcenie inflacji

Na tym w zasadzie pozytywne oceny ekonomistów się kończą, tym bardziej że premier Mateusz Morawiecki nową reformę systemu przedstawił w czwartek nie jako „naprawę" Polskiego Ładu, tylko jako kolejny element tzw. tarczy antyputinowskiej. – Naszym głównym celem jest ochrona polskich rodzin przed negatywnymi skutkami gospodarczymi związanymi z agresją Rosji na Ukrainę oraz inflacją, z którą zmaga się cały świat – przekonywał premier.

– Może być wprost odwrotnie – ostrzega jednak Sławomir Dudek. Po pierwsze, zamiast chronić przed inflacją, obniżka podatków raczej przyczyni się do jej wzrostu.

– Korzystne dla podatników zmiany oznaczają, że w kieszeniach firm, a przede wszystkim gospodarstw domowych zostanie więcej pieniędzy. Będzie to wspierało konsumpcję, ale też utrudni ograniczenie inflacji w najbliższym czasie – ocenia Adam Antoniak, ekonomista ING Banku Śląskiego.

– Sądzimy, że obniżenie podatków w większym stopniu przełoży się na podwyższenie inflacji niż na przyspieszenie wzrostu gospodarczego – zwraca też uwagę Karol Pogorzelski, ekonomista Banku Pekao SA. Jak wylicza, obecnie wzrost gospodarczy hamują głównie ograniczenie podażowe, takie jak wysokie ceny surowców, zaburzenia łańcuchów dostaw, niepewność związana ze skutkami wojny na Ukrainie. – Popyt zaś i tak będzie mocno stymulowany przez napływ uchodźców z Ukrainy, a jeśli rząd chciałby wspomóc aktywność gospodarczą, to trzeba by zastosować zupełnie inne instrumenty – wyjaśnia Pogorzelski.

Ryzyko nakręcenia się spirali inflacyjnej dostrzegli też inwestorzy finansowi, bo w trakcie przedstawiania przez premiera nowych propozycji podatkowych złoty się osłabił. Ekonomiści przestrzegają, że w ślad za wyższą inflacją muszą też iść wyższe stopy procentowe, co oznacza wzrost kosztów pożyczania zarówno dla konsumentów, jak i dla państwa.

Duże zaniepokojenie budzą też koszty proponowanych zmian dla finansów publicznych. Na czwartkowej konferencji minister finansów Artur Soboń mówił o 15 mld zł kosztów rocznie, ale z projektu ustawy wynika, że może to być więcej. Jeśli bowiem uwzględni się koszty rekompensaty ubytków z PIT dla samorządów, mowa już o negatywnym saldzie dla finansów publicznych rzędu 6,8 mld zł za rok 2022, 23,8 mld zł za 2023 i 17–22 mld zł w kolejnych latach.

Jeszcze gorzej, że planowaną obniżkę podatków rząd chce sfinansować z długu. Premier Morawiecki mówił o 0,5 pkt proc. PKB dodatkowego deficytu, co oznacza, że w kasie państwa na takie działania nie ma pieniędzy.

– Niestety, widać, że zbliża się rok wyborczy i rząd gra va banque. W połączeniu z utrzymaniem wysokiego poziomu wydatków socjalnych, przedłużeniem tarczy inflacyjnej, której koszt tylko do lipca to około 30 mld zł, wzrostem wydatków na zbrojenie o co najmniej 20 mld zł, kosztami przyjęcia uchodźców z Ukrainy, mamy z grubsza licząc ponad 100 mld zł dodatkowego deficytu – szacuje Dudek. – A będzie to dług bardzo drogi, bo przy wysokiej inflacji i w warunkach wojennych oprocentowanie polskiego długu wzrosło wielokrotnie – zaznacza Dudek.

Gaz i hamulec naraz: Ekonomiści ING Banku szacują, że deficyt sektora finansów publicznych w tym roku wyniesie 4,5 proc. PKB, a w przyszłym 4 proc. PKB: – Wchodzimy w okres specyficznego policy-mix, gdzie z jednej strony mamy wciskanie hamulca w postaci podwyżek stóp procentowych i zacieśniania polityki pieniężnej, a z drugiej dodawanie gazu poprzez cięcie podatków, wyższe wydatki budżetowe i luzowanie polityki fiskalnej – ocenia Adam Antoniak.

– Polska gospodarka nie potrzebuje obecnie krótkookresowej stymulacji popytu, opłacanej kolejnym zwiększeniem nierównowagi fiskalnej – zaznacza Janusz Jankowiak, główny ekonomista Polskiej Rady Biznesu. I

podkreśla, że efekt nowych rządowych reform to totalny chaos w polityce makroekonomicznej. – Z takim bałaganem jeszcze nie mieliśmy do czynienia. Destabilizacja polityki gospodarczej w czasach wielkich ryzyk makro i geopolitycznych wystawia temu rządowi jak najgorsza ocenę – ostro komentuje Jankowiak.

© Licencja na publikację © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone

Źródło: Rzeczpospolita

https://www.rp.pl/budzet-i-podatki/art35938731-fatalny-moment-na-obnizke-podatkow-zmiany-moga-nakrecic-inflacje

7 - The Polish-Arab Economic Forum

7 December 2021

Expo 2020 will last until March, but December is the most important moment of Poland's presence at the World Exhibition in Dubai. On December 6, the Polish-Arab Economic Forum was held. On December 7, the Polish Day took place. The Polish Investment and Trade Agency is responsible for the organization of the Forum and Poland's participation in Expo 2020 Dubai

The Polish-Arab Economic Forum was attended by Polish entrepreneurs and high-ranking government officials from both Poland and the United Arab Emirates, among them Grzegorz Piechowiak, Secretary of State in the Ministry of Development and Dr. Thani Al Zeyoudi, UAE Minister of State for Foreign

Trade. The forum became a platform for presenting the export potential of Polish goods and services, at the same time giving Polish entrepreneurs a chance to establish direct relations with economic partners from the region.

The Polish-Arab Economic Forum is part of a comprehensive economic program that we have prepared for Expo 2020 Dubai in consultation with partners and institutions. Our goal is to promote Polish products and services on new markets in the Middle East. We are convinced that cooperation with potential investors from the Persian Gulf countries is not just possible, but necessary in a dynamically changing reality. The presentation of export offers in the field of the digital economy, Polish design and food security as well as offers presenting our country as an attractive place to invest will help in achieving success - said Krzysztof Drynda, Chairman of the Polish Investment and Trade Agency.

Poland is consciously using the potential resulting from participation in the World Exhibition. Opening up to new markets in Arab and African countries is both a great challenge and an opportunity for the Polish economy, especially now that the pandemic has forced a revision of existing economic patterns. The presence of the Polish Investment and Trade Agency in many countries of the region is a great help for Polish entrepreneurs who want to conduct export activities. PAIH is a natural partner for those companies that are looking for reliable

distribution channels or are thinking about setting up a business abroad.

The Polish-Arab Economic Forum was both a place to exchange experiences and insights during numerous expert panels, during which topics relevant to the Polish and Arab economies were discussed. Mutual exchange and openness to economic needs is an important element of starting the intensification of business cooperation. An equally important element of the Forum was the opportunity to establish new business contacts for the participants in the event.

The grand finale of the Polish-Arab Economic Forum was the signing of bilateral agreements, opening up a new chapter in business relations and strengthening ties between Poland and the UAE. The contracts signed include: an agreement between the Polish Chamber of Commerce and the Federation of UAE Chambers of Commerce and Industry (FCCI), an agreement between Etihad Credit Insurance (ECI) and KUKE, and finally an agreement between DMCC (Dubai Multi Commodities Centre) and the Polish Investment and Trade Agency represented by Grzegorz Słomkowski, a member of the board.

Polish Day at Expo 2020 in Dubai

One of the most important events at Expo 2020 Dubai was the Polish Day, which took place on December 7, 2021. On this day, Poland presented itself to a wide group of international audiences visiting the World Exhibition. According to Expo's protocol, the official part took place under the monumental Al

Wasl dome with the participation of representatives of the highest State authorities of Poland and the United Arab Emirates, the Polish national anthem was sung and the Polish flag was hoisted on the mast. Poland Day occured during the celebration of the Golden Jubilee week, i.e. the 50th anniversary of the founding of the United Arab Emirates. It ended with an evening concert of Polish music.

https://www.paih.gov.pl/20211207/polish_arab_economic_forum

8 - Tarcza antyputinowska bez konkretów. Masa postulatów biznesu do rządu

Przedstawiony przez rząd program powinien być w trybie pilnym poszerzony o kolejne rozwiązania, które pomogą naszym firmom przejść przez trudny okres – postulują organizacje przedsiębiorców.

Foto: PAP

Anna Cieślak-Wróblewska 22.03.2022

– Już dziś polskie firmy operujące na rynkach wschodnich ponoszą negatywne konsekwencje rosyjskiej agresji na Ukrainę. Potrzebne są działania na polu gospodarczym, adresowane właśnie do nich – mówi Łukasz Kozłowski, główny ekonomista Federacji Przedsiębiorców Polskich. Tymczasem tzw. tarcza antyputinowska, której wdrożenie rząd ogłosił w miniony piątek, żadnych tego typu rozwiązań nie proponuje.

rp.pl

Brak konkretów

Na razie ta tarcza to głównie zapowiedź dopłat do nawozów dla rolników oraz rozbudowa infrastruktury, która ma uniezależnić Polskę od rosyjskiego gazu. Premier Mateusz Morawiecki zaapelował też do firm operujących na rosyjskim rynku, by wstrzymały te działania, i zapowiedział wsparcie dla nich. Ale konkretów brak.

– A to wsparcie potrzebne jest od razu, powinno być głównym elementem tarczy antyputinowskiej – komentuje Grzegorz Soroczyński, główny ekonomista Krajowej Izby Gospodarczej. Jak zaznacza, polskie firmy już odczuwają sankcje nałożone na Rosję (i odpowiedź rosyjską), choćby w postaci braku możliwości rozliczania się za dostarczone towary, czy realizacji umów na produkty sprowadzane ze wschodu. Skala problemów będzie rosła, bo nie tylko rząd, ale też społeczeństwo wzywa do bojkotu relacji gospodarczych z Rosją, a zakaz handlu obejmujący więcej towarów jest rozpatrywany na forum UE.

Za późno i za mało, bez podania kosztów dla finansów państwa i celowości wydatków – tak ekonomiści krytykują przedstawione przez rząd rozwiązania „derusyfikacji" gospodarki.

Nowe rynki zbytu

– Tarcza antyputinowska nie powinna być tak szczodra jak tarcze antycovidowe, ale by ograniczyć konsekwencje obecnej

sytuacji, trzeba uruchomić instrumenty wsparcia płynności firm, np. w postaci gwarancji kredytowych czy preferencyjnego finansowania dłużnego – analizuje Kozłowski. To tym ważniejsze, że już obecnie wiele firm doświadcza cofnięcia kredytowania oraz wzrostu kosztów zabezpieczeń finansowych.

– Pewną formą pomocy, a wiemy już z zapowiedzi premiera, że niestety nie będzie to pomoc finansowa, mogłaby być próba znalezienia rynków zbytu dla produktów czy usług firm zaangażowanych w Rosji – uzupełnia Mariusz Zielonka, ekspert ekonomiczny Konfederacji Lewiatan. – Wykorzystać w tym celu można byłoby służby dyplomatyczne MSZ, które powinny mieć rozeznanie, gdzie dane produkty czy usługi mogą znaleźć potencjalny rynek zbytu – dodaje.

Jeśli chodzi o koszty takiego wsparcia, nie wydaje się, by były nadmiernie duże. Polski biznes od lat dywersyfikuje swoją działalność w handlu zagranicznym, niewiele jest też firm, dla których działalność w Rosji stanowiłaby poważną część przychodów. Zielonka przypomina, że z danych OECD wynika, do tego kraju eksportuje swoje towary ok. 13,5 tys. polskich przedsiębiorstw.

Relokacja do Polski?

Odpowiedniego wsparcia wymagają też firmy, które współpracują z Ukrainą, czy w ramach wymiany towarowej, czy prowadząc tam działalność. – Tu potrzebny jest m.in. prosty, szybki sposób przenoszenia firm z Ukrainy do Polski w

potencjalnie wielkiej liczbie – zaznacza Rafał Baniak, prezes Pracodawców RP. – To szansa na utrzymanie biznesów i miejsc pracy w okresie przejściowym, a także szanse na odbudowę Ukrainy po wojnie – dodaje.

– Wiele polskich firm, które mają zlokalizowane w Ukrainie linie produkcyjne, montownie itp., po prostu utraciło zdolności produkcyjne, a nawet musiało zaprzestać działalności. Potrzebują pomocy, jak wyjść z tej sytuacji – uzupełnia Łukasz Bernatowicz, wiceprezes Business Centre Club.

Bernatowicz podkreśla, że skutki wojny przeciw Ukrainie rozlewają się coraz szerzej po polskiej gospodarce. Odpływ ukraińskich pracowników (Straż Graniczna informuje, że od 24 lutego z Polski wyjechało 274 tys. osób) mocno uderza w branżę transportową, gdzie kierowcy z Ukrainy stanowią 10–20 proc. całej populacji kierowców, i w branżę budowlaną.

– Rośnie ryzyko, że firmy, które uczestniczą w realizacji projektów infrastrukturalnych, nie będą w stanie zakończyć prac zgodnie z umową w zakresie terminów i kosztów. Właśnie ze względu na braki kadrowe, ale też rosnące ceny materiałów inwestycyjnych. To zagrożenie także dla projektów współfinansowanych z funduszu UE, a odpowiednie rozwiązania są pilnie potrzebne – zaznacza Bernatowicz.

Zatrzymać Polski Ład

Postulatów do rządu kierowanych przez organizacje biznesowe jest znacznie więcej. Mnożą się pytania o możliwość

zawieszenia polityki klimatycznej UE na jakiś okres, w tym tzw. pakietu mobilności w transporcie, który dziś przyczynia się do wzrostu cen. Jakie działania zamierza podjąć rząd, by zabezpieczyć firmy przed szokiem na rynku surowców energetycznych, np. w przypadku wprowadzenia embarga na rosyjski gaz, węgiel czy ropę?

– Kolejna istotna rzecz to stworzenie różnego rodzaju zachęt, by międzynarodowe firmy, także te produkcyjne, które dziś wycofują się z Rosji, ulokowały swoją działalność w Polsce – zaznacza Łukasz Kozłowski.

– Ważna jest szeroka fala ułatwień dla przedsiębiorców w ogóle, bo dziś priorytetem polityki gospodarczej powinno być ułatwianie im życia. Mamy głęboki kryzys w biznesie, a reakcja jest znacznie mniejsza niż w obliczu pandemii – mówi nam Rafał Baniak.

I postuluje m.in. szybkie odblokowanie Funduszu Odbudowy dla Polski, zatrzymanie zmian podatkowych Polskiego Ładu, ale też deregulację i odbiurokratyzowanie gospodarki, tak by firmy mogły zająć się adaptacją do nowych warunków.

© Licencja na publikację © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone

Źródło: Rzeczpospolita

https://www.rp.pl/gospodarka/art35918671-tarcza-antyputinowska-bez-konkretow-masa-postulatow-biznesu-do-rzadu

9 - Unia Europejska w dobie kryzysów

Mariusz Sielski 19.05.2022

18. rocznica członkostwa Polski w UE

Unia Europejska, do której Polska weszła przed 18 laty, pod wieloma względami nie przypomina tej z 2004 r. Upływ czasu pozostawił nieuchronny ślad na projekcie integracji gospodarczej i politycznej, do którego chcieliśmy dołączyć. Zmieniły się wyzwania zewnętrzne, a na scenie pojawiło się nowe pokolenie z własną hierarchią zadań. Wspólnota musi się dziś mierzyć z wielorakimi kryzysami, których specyficzną cechą jest to, że występują jednocześnie, oddziałując na siebie wzajemnie.

الاتحاد الأوروبي في أوقات الأزمات

ماريوش سيلسكي 19 مايو 2022

الذكرى الثامنة عشر لعضوية بولندا في الاتحاد الأوروبي

إن الاتحاد الأوروبي، الذي انضمت إليه بولندا منذ 18 عاماً، لا يشبه في كثير من النواحي الاتحاد الذي كان موجوداً في عام 2004. لقد ترك مرور الوقت بصماته الحتمية على مشروع التكامل الاقتصادي والسياسي الذي أردنا الانضمام إليه. لقد تغيرت التحديات الخارجية، وظهر جيل جديد على الساحة مع تسلسل مهامه الهرمي. اليوم، على المجتمع أن يتعامل مع أزمات متعددة، وتتمثل السمة الخاصة لها في أنها تحدث في وقت واحد وتتفاعل مع بعضها البعض.

Unia Europejska, do której wstępowaliśmy w maju 2004 r., była wręcz podręcznikowym przykładem historii sukcesu. Minęły już wprawdzie czasy, gdy dobrobyt i szybki wzrost gospodarczy automatycznie były kojarzone z procesem integracji europejskiej na zasadzie „skutek–przyczyna". Kryzys paliwowy lat siedemdziesiątych i upadek systemu z Bretton Woods zakłóciły taką percepcję, ale wciąż Wspólnoty Europejskie były postrzegane w świecie jako „potęga generująca normy i reguły gry w gospodarce" oraz godny naśladowania przykład rozwoju społeczno-gospodarczego, stymulowanego wolnym handlem i współpracą regionalną.

W listopadzie 1993 r. Europejska Wspólnota Gospodarcza (EWG) zmieniła nazwę na Unia Europejska, przyśpieszając zarazem prace nad unią walutową, która pozwoliła na wprowadzenie wspólnego pieniądza i zainicjowanie unijnej polityki monetarnej z kluczową rolą Europejskiego Banku Centralnego (EBC). W styczniu 2002 r. do obiegu weszły pierwsze monety i banknoty euro. Zgodnie z duchem i literą Traktatu z Maastricht (1993 r.) oraz Traktatu z Amsterdamu (1997 r.) UE zaczęła też rozwijać pogłębioną współpracę sądowo-policyjną i położyła podwaliny pod dzisiejszą Wspólną politykę bezpieczeństwa i obrony (CSDP). Podpisany zaś w 1985 r. Układ z Schengen objął w 2007 r. dziesiątkę kolejnych państw, które zrezygnowały z prowadzenia kontroli granicznych wewnątrz jednolitego rynku UE w imię pełnej realizacji czterech wolności odnoszących się do swobody

przemieszczania się: osób, przepływu kapitału, towarów i usług.

Przede wszystkim jednak Unia Europejska, która w grudniu 1997 r. podjęła decyzję o rozpoczęciu negocjacji przedakcesyjnych z Polską, innymi krajami Europy Środkowo-Wschodniej oraz Cyprem i Maltą, znakomicie poradziła sobie z konsekwencjami rozpadu ZSRR i wyjściem krajów regionu spod radzieckiej kurateli. Jeśli kraje EŚW nie znalazły się wówczas w szarej strefie bezpieczeństwa i z powodzeniem włączyły się w proces globalizacji gospodarczej, to stało się tak dlatego, że UE wraz z NATO odegrała rolę głównego systemu odniesień dla transformacji w regionie środkowoeuropejskim. Zjednoczenie Niemiec – największe wyzwanie geopolityczne na kontynencie od zakończenia II wojny światowej – okazało się zaś szansą, a nie groźbą dla Europy. Stało się tak dzięki zaangażowaniu w ten proces Unii Europejskiej i kluczowej roli, jaką odgrywał w niej tandem niemiecko-francuski, poszerzony z czasem o Polskę w ramach Trójkąta Weimarskiego.

Unia Europejska, aktywnie uczestnicząca w pracach nad powołaniem do życia Światowej Organizacji Handlu (1995 r.), a wcześniej w przebiegu tzw. Rundy Urugwajskiej GATT, chcąc nie chcąc, stała się też ważnym aktorem polityki międzynarodowej. Przyczyniły się do tego pogłębione w czasach zimnej wojny więzi transatlantyckie, własne sukcesy gospodarcze oraz zaangażowanie finansowe i polityczne w budowanie przyjaznego sąsiedztwa wokół UE (Wider Europe,

ENP czy Partnerstwo Wschodnie). Rozszerzenie UE i akcesja 12 nowych państw członkowskich w latach 2004–2008 była bez wątpienia wielkim sukcesem, zwłaszcza Komisji Europejskiej (DG Enlargement), która odpowiadała za negocjacje poszczególnych rozdziałów traktatów akcesyjnych i harmonizację prawa. Logicznym zwieńczeniem tego etapu – a tak się wówczas wydawało – miała być konsolidacja porządku instytucjonalno-prawnego UE.

Usprawnienie procesu decyzyjnego w liczącej 27 członków Unii Europejskiej, uporządkowanie jej statusu międzynarodowego oraz zmniejszenie tzw. deficytu demokratycznego, który pogłębia dystans dzielący obywateli od centrum decyzyjnego w Brukseli poprzez m.in. zwiększenie prerogatyw Parlamentu Europejskiego, było głównym zadaniem Konwentu na rzecz Przyszłości Europy. Konwent – powołany do życia przez Radę Europejską w 2001 r. i obradujący do 2003 r. – miał za zadanie przygotować projekt Konstytucji dla rozszerzanej UE.

W prace była też zaangażowana delegacja polska. Uwagę opinii publicznej w naszym kraju przyciągały wówczas głównie kwestia rezygnacji z Invocatio Dei w projekcie Konstytucji UE oraz waga polskiego głosu w systemie głosowania w Radzie UE, podczas gdy pozostałe państwa koncentrowały się raczej na powołaniu do życia dyplomacji europejskiej, utworzeniu stanowiska Prezydenta UE oraz poszerzeniu obszarów, gdzie jest możliwe głosowanie większościowe w Radzie UE.

Różnica w podejściu była symptomatyczna – pokazywała, że proces socjalizacji Polski w UE i swobodne poruszanie się w systemie decyzyjnym rozszerzonej UE nasz kraj miał dopiero przed sobą. Od postrzegania Unii Europejskiej, jako strony siedzącej po przeciwnej stronie stołu w negocjacjach, Polska musiała przejść do „zadomowienia się" w UE i traktowania jej jako naturalne środowisko do wypracowywania rozwiązań zadowalających wszystkich partnerów na podstawie minimalnego konsensusu.

Pierwszym sygnałem, że nad projektem europejskim, do którego dopiero co dołączyliśmy, kumulują się „czarne chmury", była reakcja społeczeństw Europy na projekt traktatu konstytucyjnego. Francuskie referendum w sprawie jego ratyfikacji, przeprowadzone w maju 2005 r., zakończyło się kompletnym fiaskiem zwolenników „jeszcze większej integracji". Aż 55% uczestników francuskiego plebiscytu powiedziało Europie „nie". Jeszcze bardziej spektakularne było odrzucenie projektu przez wyborców w Holandii. W referendum europejskim z 1 czerwca 2005 r. 61,6% głosujących zgłosiło sprzeciw wobec idei pogłębienia integracji i budowy europejskiego superpaństwa. Te pierwsze oznaki kryzysu systemowego nie przeszkodziły w podpisaniu Traktatu Lizbońskiego w 2009 r., który – po uwzględnieniu całkowicie różnych rezultatów dwóch referendów w Irlandii – wszedł w życie w tym samym roku. Począwszy od tego okresu, który dla Polski był kluczowy pod względem umacniania jej pozycji w

Unii Europejskiej, kryzysy – zarówno wewnętrzne, jak i zewnętrzne – zaczęły się mnożyć niczym grzyby po deszczu, często nakładając się jeden na drugi.

Kryzys finansowy w 2007 r., kryzys zadłużenia publicznego w strefie euro z 2009 r., który dotknął zwłaszcza Grecję oraz inne kraje południa Europy, arbitralność odpowiedzi na ten kryzys narzucona przez Niemcy, wojna w Gruzji w 2008 r., wzrost znaczenia tendencji eurosceptycznych i stopniowe ograniczanie od 2010 r. swobód obywatelskich oraz wolności słowa przez rząd Viktora Orbána na Węgrzech, aneksja Krymu przez Rosję w 2014 r. i wojna na wschodzie Ukrainy, zakwestionowanie przez rząd PiS w Warszawie rządów prawa oraz wartości, które Unia Europejska uznała za własne, wpisując je do traktatów, w końcu brexit i rosnące lawinowo konsekwencje globalnego ocieplenia – to tylko niektóre z kryzysów, z jakimi przyszło się borykać UE w latach, jakie nastąpiły po wejściu do niej Polski i innych krajów naszego regionu.

Siłą faktów, zagadnienia, które w dziedzinie studiów europejskich wydawały się kluczowe w kontekście rozszerzenia z 2004 r. (takie jak europeizacja, czyli wzajemne oddziaływanie na siebie narodowych systemów prawnych i gospodarek z jednej strony, a z drugiej – dorobku prawnego Wspólnoty, tj. acquis communautaire) oraz jednolitego rynku unijnego, a także wielopoziomowe zarządzanie w Unii Europejskiej (Multi-level Governance) czy kwestie

mozaikowej tożsamości Europejczyków, musiały zejść na drugi plan. Na pierwszy plan wysunęły się natomiast podejścia teoretyczne, pozwalające ująć w konceptualne ramy zjawisko europopulizmu i odwrót od głównego nurtu integracji już w stronę europejskiej federacji, luźnego stowarzyszenia gospodarczego państw. Tymczasem właśnie unikatowe połączenie metod wspólnotowej i międzyrządowej (intergovernmentalism), charakteryzujące proces integracji europejskiej, okazało się zbawienne, gdy Europejczycy stanęli „twarzą w twarz" z pandemią COVID-19, nieodwracalnymi zmianami klimatycznymi i brutalnym podważeniem porządku międzynarodowego przez Rosję, która 24 lutego 2022 r. zaatakowała militarnie Ukrainę. Unia Europejska, podzielona czy osłabiona wewnętrznie, nie poradziłaby sobie z takimi wyzwaniami.

Idealny obraz Unii Europejskiej z 2004 r., jaki zarysowałem na wstępie, był w większym stopniu wyrazem naszych oczekiwań niż opisem stanu faktycznego. Wspólnoty Europejskie borykały się bowiem z poważnymi sytuacjami kryzysowymi już od pierwszych chwil od powołania ich do życia; można by wspomnieć: niepowodzenie projektu Europejskiej Wspólnoty Obrony, „kryzys pustego krzesła", kwestię brytyjskiego rabatu (składkę członkowską Zjednoczonego Królestwa) czy decyzję niektórych państw członkowskich, by nie wchodzić do strefy euro.

„Kryzysy są wpisane w unijne DNA, ale to, że Unia Europejska jest nieustannie konfrontowana z wewnętrznymi kryzysami, nie przekłada się na system prawa europejskiego, w którym brak regulacji kojarzonych z zarządzaniem kryzysowym" – zauważył w 2010 r. belgijski prawnik Fabrice Picod w pracy L'Union européenne et les crises. Politolodzy, którzy zajmują się integracją europejską, podnoszą niekiedy, że to sama UE i jej skrajne zbiurokratyzowanie generują problemy będące zalążkiem kryzysów strukturalnych.

O tym, że rozwój UE dokonuje się skokowo (dzięki kryzysom, które wymuszają zastosowanie nowych rozwiązań instytucjonalnych, a niekiedy pójście na ustępstwa), jest przekonanych wielu ekspertów. W swoich pracach przywołują często etymologię słowa „kryzys" – κρίση w języku greckim oznacza bowiem w pierwszej kolejności nie tyle „załamanie", ile „decyzję, jaka jest podejmowana w obliczu poważnej trudności lub zagrożenia".

Splot kryzysów, z którymi boryka się aktualnie UE, niesie wiele zagrożeń, ale nie jest to „ryzyko śmiertelne". Doświadczenia dwóch lat pandemii, gdy Komisja Europejska wraz z Europejską Agencją Leków potrafiła zorganizować skoordynowaną akcję homologacji, zamówień i dystrybucji szczepionek przeciwko COVID-19, a także działania na rzecz powstrzymania dalszej dewastacji środowiska naturalnego poprzez akceptację ambitnych celów w polityce klimatycznej i realizację Europejskiego Zielonego Ładu, nie mówiąc już o

solidarnym, wspólnym froncie sprzeciwu wobec rosyjskiej napaści na Ukrainę, wskazują jednoznacznie, że kraje Europy Zachodniej i Środkowo-Wschodniej nie byłyby w stanie poradzić sobie z obecnymi zagrożeniami w pojedynkę. Wspólny front był i jest gwarancją sukcesu.

nachroniczne próby ożywienia idei Europy Ojczyzn, lansowanej przez gen. de Gaulle'a przed blisko 70 laty i bezkrytycznie powielanej przez populistów domagających się absolutnej suwerenności, jawią się jako myślowy regres w obliczu wojny grożącej rozprzestrzenieniem się na cały region i kontynent czy epidemii zagrażającej ludności.

Teza brytyjskiego historyka Alana Milwarda, który w wydanej w 1994 r. pracy European Rescue of the Nation State dowodził, że państwa założycielskie Europejskiej Wspólnoty Węgla i Stali zdecydowały się scedować część swoich prerogatyw i przekazać je w gestię Wspólnoty, bo samodzielnie nie były w stanie zaspokajać potrzeb swoich obywateli, nabiera dziś, w 18. rocznicę wejścia Polski do Unii Europejskiej, nowych znaczeń. Kraje naszego kontynentu potrzebują obecnie, bardziej niż kiedykolwiek, jedności i współdziałania w walce o ograniczenie emisji gazów cieplarnianych, potrzebują wspólnego sprzeciwu w konfrontacji z Rosją, a także wspólnego programu rekonstrukcji gospodarczej w ramach Planu Odbudowy dla Europy. To, że tak się stanie, trudno jednak przyjąć za pewnik. Jeśli Unia Europejska zdoła skutecznie odsunąć na dalszy plan pomysły na

fragmentaryzację projektu europejskiego, w ciągu najbliższych lat może ponownie stać się przykładem historii sukcesu, jak to miało miejsce przed 18 laty, gdy nasz kraj wszedł do struktur unijnych.

https://gazeta.sgh.waw.pl/index.php/meritum/unia-europejska-w-dobie-kryzysow

التقرير الاقتصادي
الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

ثالثاً - الاقتصادات العربية:

10 - اصلاح الشأن الاقتصادي بداية إطلاق الجمهورية الجديدة

سمير رضوان: نحتاج إلى تنفيذ برنامج اقتصادي يقوم على 3 ركائز

سمير رضوان وزير المالية الأسبق

Advertisements

أكد د. سمير رضوان، وزير المالية الأسبق، أن اصلاح الشأن الاقتصادي هو البداية الحقيقية لجهود إطلاق الجمهورية الجديدة، وأنه من هذا المنطلق يكتسب المحور الاقتصادي أهمية محورية في ملف الحوار الوطني، الذي ينتظر الجميع أن يسهم في تحديد مسار التنمية في المستقبل، دون التقليل من شأن النواحي السياسة والاجتماعية والثقافية، التي تمثل صمام الأمان لتحقيق التقدم الاقتصادي المستدام.

وقال د. رضوان إنه لا نهضة اقتصادية بدون استقرار اجتماعي، ولا مجال للحديث عن نهضة اقتصادية في ظل سيادة ثقافة لا تعلى قيم الإنتاج والعمل المنتج وصيانة الأصول العامة، وأنه من الضروري أن تكون البداية بالخروج من الدائرة المفرغة، على ألا يكون الخروج بإقامة حوار يغرق في سرد المشكلات دون التعرض للحلول، ما قد يؤدى إلى تعميق الحفرة، ويصعب من مهمة الخروج منها، ويصيب الكافة بالإحباط.

وأضاف أن المطلوب الآن الاتفاق على خارطة طريق حقيقة للخروج من المأزق، على أن يضع القائمون على الحوار حقيقة مفادها أن أفة الاقتصاد في مصر تتجسد في عدم اكتمال أي تجربة تنموية، ومن

ثم فإن التحدي الرئيس القدرة على رسم سيناريو محدد للمستقبل، مشيرا إلى أن تحقيق ذلك يكون بأن يتخذ السيناريو المقترح الوضع الراهن للاقتصاد المصري كنقطة بداية، ثم يؤسس عليه ما نستهدفه خلال العشر سنوات القادمة.

تغيرات لازمة في هيكل الاقتصاد

ولفت وزير المالية الأسبق إلى أنه مطلوب الآن العمل على تحقيق التغييرات اللازمة للعبور، مما نحن فيه إلى ما نصبو إليه، دون الإغراق في اجترار الماضي والتركيز على المشكلات، خصوصا أن مشكلات الاقتصاد واضحة، مؤكدا أن تحديات الاقتصاد المصري تتمثل في الحاجة الماسة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي على مدى العشر سنوات القادمة إلى 6.%

وذكر أن تحقيق معدلات النمو المرتفعة المستدامة تحتاج إلى تعبئة استثمارات بنحو 25% من الناتج المحلى، واستيعاب نحو مليون نسمة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل سنويا، وعلاج الخلل في الموازين الاقتصادية الداخلية (عجز الموازنة 6,8% – عجز الميزان التجاري 4,6%)، ومواجهة تفاقم الدين العام نحو 86% من الناتج المحلى.

وأشار إلى أن علاج الخلل في موازين الاقتصاد تتطلب تخصيص 32% من الإنفاق العام لخدمة الدين، وتجاوز نمو القوى العاملة الطلب عليها، وتنامى حجم القطاع غير المنظم نحو 35% من قوة العمل و50% من التشغيل، وضرورة تعزيز شبكة الحماية الاجتماعية.

برنامج إصلاح من 3 ركائز

اقترح سمير رضوان برنامج وطني لانطلاق الاقتصاد المصري، يبنى على ما تم تحقيقه، ويشمل حزمة متسقة من السياسات قصيرة الأجل (2022 –2030) على أن تضمن، بالطبع، الاستمرارية في الأجل الطويل، وينهض على ثلاث ركائز، وهي:

الركيزة الأولى: التصنيع، الذي يوفر بديل التحول الكبير عبر إحداث تغير هيكلي في بنية الاقتصاد تكون فيه الصناعة «قاطرة التنمية»، ما يتطلب تصميم وتنفيذ سياسة صناعية حديثة تقوم على دخول مصر في سلاسل الإنتاج العالمية، بتأهيل قوة عمل صناعية على رأس العمل، وإزالة معوقات الاستثمار، وإنشاء مؤسسات تنموية حقيقية، وزيادة القدرة التنافسية لمصر.

الركيزة الثانية: إعداد قوة العمل؛ بما يسهم في تحقيق الطفرة الصناعية المنشودة والارتقاء بمستوى التنافسية، خصوصا أنه هناك إجماع على أن الموارد البشرية تعد المصدر الأساسي للميزة النسبية لمصر، نظرا لندرة الموارد الطبيعة الأخرى، لكن استغلال هذه الميزة في ظل التطور التكنولوجي الحاصل يحتم الارتقاء بمهارة قوة العمل؛ إذ إن هذا التطور يعنى اختفاء وظائف قائمة واستحداث وظائف جديدة تتطلب التدريب والتأهيل، حتى تتمكن الدولة من توفير ما يقرب من مليون فرصة عمل منتج سنويا، حتى نستطيع المنافسة دوليا، وحتى نوقف تسرب الشباب إلى القطاع غير المنظم.

الركيزة الثالثة: تعزيز الركيزة الاجتماعية للنمو: حيث أن النمو السريع غالبا ما يؤدى إلى اتساع الفجوة بين الفئات المختلفة، وتقليل هذه الفجوة مهمة الدولة المتمثلة في تصحيح مسارات السوق، التي قد تتجه

إلى زيادة اللامساواة، وأنه من أهم أدوات الدولة في هذه المهمة السياسة الضريبية، فلابد من إصلاح الهيكل الضريبي القائم الآن بما لا يخل بنظام الحوافز للقطاع الخاص، وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية الحالية من حيث الشمول والاستمرارية.

https://newegypt.news/%d8%a7%d8%b5%d9%84%d8%a7%d8%ad-%d8%a7%d9%84%d8%b4%d8%a3%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af%d9%89-%d8%a8%d8%af%d8%a7%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d8%b7%d9%84%d8%a7%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%ac/

11 - شبه تعويم: الدولار يقترب من 18 جنيها.. لماذا قرر "المركزي" رفع الفائدة؟

21 مارس، 2022 - 3:30 مساءً

قرر البنك المركزي رفع الفائدة بمعدل 1% في اجتماع استثنائي اليوم. حيث قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع 100 نقطة أساس. ليصل إلى 9.25% و10.25% و9.75% على الترتيب. وبالتبعية ارتفعت أسعار العملات الأجنبية في تعاملات البنوك الصباحية مقابل الجنيه بنسب قاربت الجنيهين. بعدما تقلصت قيمة الجنيه بعد قرار أشبه بتعويم عام 2016.

وقام البنك المركزي المصري اليوم برفع سعر الائتمان والخصم بواقع 100 نقطة أساس ليصل إلى 9.75%. بعد تخارج استثمارات

الأجانب وتوجهها إلى السوق الأمريكية التي رفعت الفائدة. وبالتالي كانت السوق هناك أكثر جاذبية من المصري. لذا حاول البنك المركزي المصري إعادة المستثمرين الأجانب برفع سعر الفائدة الذي بدوره قلص قيمة الجنيه -فكلما ارتفعت بالبنوك انخفضت قيمة الجنيه- لتبقى التساؤلات؛ كيف أثرت الحرب الروسية الأوكرانية على قرار الرفع؟ وهل قرار الفيدرالي الأمريكي تسبب بشكل مباشر في التعجيل بالقرار محلياً؟

الجنيه يفقد قيمة جديدة برفع الفائدة

ماذا يعني رفع أسعار الفائدة؟

ويعتبر قرار رفع الفائدة معيارا يحدد أسعار الفائدة على القروض التي تحصل عليها البنوك من المركزي. وبناء عليها تضع البنوك خططها في آلية احتساب جديدة لأسعار الفائدة على القروض التي تقدمها للعملاء.

وكلما ارتفع السعر الذي يضعه المركزي تزيد نسبة الفائدة بشكل تلقائي على القروض القائمة والجديدة بالعملات المقومة بعملة المركزي أو المرتبطة بها.

ويعني سعر الفائدة الحقيقي ما يحصل عليه المستثمر في حالة وضع الأموال في البنك. وأيضا في حالة قيامه بالاقتراض من البنك.

وفي حالة الجنيه فإن قيمة الإقراض سترتفع اعتبارا من اليوم على البنوك. وبالتالي على العملاء. وهذا مؤشر سلبي على الاقتصادات التي تبحث عن تحفيز الأسواق عبر وضع نسب فائدة منخفضة. بحيث سيدفع

رفع قيمة الإقراض إلى تراجع وتيرة الإقدام على طلب التسهيلات الائتمانية في الأسواق.

ويرفع البنك المركزي أسعار الفائدة عندما ترتفع نسبة التضخم في الاقتصاد. "زيادة أسعار السلع والخدمات". وبالتالي ترتفع قيمة المال وتقل نسبة الاقتراض ويقل الإنفاق والطلب على الاستهلاك فينخفض التضخم.

وفي حالة الركود الاقتصادي يقوم البنك بخفض سعر الفائدة. ما يخفض من قيمة الأموال فيزداد الاقتراض وينتعش الإنفاق الاستهلاكي.

توقعات رفع الفائدة

عدد كبير من الخبراء الاقتصاديين والمحللين ببنوك الاستثمار توقعوا قيام المركزي برفع أسعار الفائدة خلال اجتماع لجنة السياسة النقدية. والذي كان من المتوقع عقده الخميس المقبل. إلا أن اللجنة اجتمعت مساء يوم الأحد وأعلنت رفع أسعار الفائدة صباح الاثنين.

وتوقعت رضوى السويفي -رئيس قطاع البحوث ببنك الاستثمار الأهلي فاروس القابضة- في تصريحات لـ"مصر 360" قيام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة. وردت ذلك لقيام الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة لأول مرة منذ 2018. بجانب الاضطرابات العالمية والحرب بين روسيا وأوكرانيا وما فرضته من ضغوط تضخمية.

وتوقع بنك ستاندرد تشارترد البريطاني أن يرفع البنك المركزي المصري سعر الفائدة 1% (100 نقطة) ليصل إلى 9.25% على الإيداع. كما توقع البنك في تقرير بعنوان "رياح التغيير" أن ترتفع الفائدة إلى 10.25% بنهاية السنة المالية 2022 وإلى 11.25% بنهاية السنة المالية 2023.

وقال البنك إن هذه الزيادات "ستمحو الخفض بمقدار 300 نقطة. والذي قام به البنك المركزي في 31 مارس 2020 كأحد الإجراءات الأساسية لمواجهة تأثيرات جائحة كورونا."

رفع الفائدة يقفز بالدولار

هل أثر قرار الفيدرالي الأمريكي على مصر بالنسبة للفائدة؟

وجاءت توقعات رفع الفائدة مباشرة عقب قرار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي) الأربعاء الماضي برفع سعر الفائدة قصير الأجل الرئيسي للمرة الأولى منذ عام 2018. حيث تسبب رفع الفائدة في أمريكا في تحريك أسعار الفائدة في مختلف دول العالم. لتأثرها مباشرة بتخارج أموال الأجانب وتوجهها إلى السوق الأمريكية التي باتت أكثر جاذبية.

وتوقع الخبراء أن يرفع البنك المركزي الفيدرالي أسعار الفائدة مرات عدة هذا العام. ولكن بزيادات صغيرة. في الوقت الذي رفعت فيه أيضًا بنوك مركزية في العالم العربي أسعار الفائدة بعد خطوة الفيدرالي الأمريكي.

وقال محمد ماهر -العضو المنتدب لشركة برايم القابضة للاستثمارات المالية- في تصريحات خاصة إن قرار الفيدرالي الأمريكي يعد أحد العوامل المهمة التي يضعها البنك المركزي المصري نصب عينيه وهو يقيم مسار سياسته النقدية. ومنها قرار رفع الفائدة لمواجهة تخارج الدولار من السوق المصرية.

وأوضح أن قرار الفيدرالي يعد من العوامل المهمة بالنسبة لقرار أسعار الفائدة بالمركزي المصري. في ظل أن البيئة الحالية تعد غير مثالية على الإطلاق لأصول الأسواق الناشئة. موضحًا أن تغيير الفيدرالي الأمريكي سياساته تؤثر بشكل مباشر وواضح على الاقتصادات الأخرى وتدفعها لتغيير سياستها.

لماذا رفع المركزي سعر الفائدة؟

وقد رد عدد من الخبراء قرار رفع الفائدة إلى الموجة التضخمية العالمية الناتجة عن الحرب في أوكرانيا. وبالتالي كان البنك المركزي مطالبا برفع الفائدة لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية التي انسحبت من السوق مؤخرًا. لكن ذلك الإجراء يتبسبب بالتبعية في خفض قيمة العملة المحلية "الجنيه."

وقال الخبير الاقتصادي عادل عامر إن المستثمرين الأجانب تخارجوا من السوق الفترة الماضية. لاستثمار أموالهم في سندات خارجية -أكثر جاذبية- لذا كان على البنك المركزي توفير حزمة تحفيزية للمستثمرين لمنع استمرار تخارجهم. وكان أبرز تلك الحوافز هو تشجيعهم على العودة من جديد وتقليص سعر الفائدة.

وتابع لـ"مصر 360" أن موجة التضخم التي ضربت كثيرا من الأسواق ومنها مصر أحدثت حالة تقلب شديد بالسوق. فيما بدأ الأجانب سحب كميات من الدولار من البنوك لتوفير مستلزمات المصنعين من الخارج وغيرهم. وذلك بعد سلسلة الأزمات التي ضربت الأسواق العالمية جراء الحرب الروسية الأوكرانية.

وأكد وليد ناجي نائب رئيس البنك العقاري أنه رغم تأثير قرار رفع الاحتياطي الفيدرالي برفع الفائدة على تحريك أسعار الفائدة المصرية فإن التأثير على السوق المصرية سيكون محدودا ومحكما من قبل سياسات البنك المركزي. مقارنة بكثير من الدول ستتأثر بنسبة كبيرة من قرار رفع الفائدة الأمريكية.

وأشار إلى أن هناك صدمة سعرية كبيرة نتيجة الزيادة في أسعار المواد الخام والطاقة والغذاء. ما تسبب في حالة من التقلب بالأسواق العالمية ومنها السوق المصرية وظهور حالة إحجام عن القدرة الشرائية للمواطنين. وقال إن قرار الفيدرالي الأمريكي يؤثر بشكل مباشر على الأسواق الأقل قوة. وبالتالي زادت التوقعات الفترة الماضية حول قيام المركزي المصري باتخاذ قرار مباشر برفع الفائدة للحفاظ على السوق من التقلبات.

ضغوط عالمية تسببت في القرار بعد بوادر التعافي

غزو روسيا لأوكرانيا

وعقب رفع الفائدة مباشرة صباح اليوم كشف البنك المركزي أن الفترة الأخيرة بدأت الضغوط التضخمية العالمية في الظهور من جديد. وذلك بعد بوادر تعافي الاقتصاد العالمي من الاضطرابات الناجمة عن جائحة كورونا. وذلك بسبب تطورات الصراع الروسي الأوكراني. حيث ارتفعت المخاطر المتعلقة بالاقتصاد العالمي نتيجة هذا الصراع.

ويأتي على رأس تلك الضغوط الارتفاع الملحوظ في الأسعار العالمية للسلع الأساسية واضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الشحن. بالإضافة إلى تقلبات الأسواق المالية في الدول الناشئة. مما أدى إلى ضغوط تضخمية محلية وزيادة الضغط علي الميزان الخارجي - وفق بيان.-

وحرصًا من البنك المركزي على الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي ومكتسباته. فإن البنك المركزي يؤمن بأهمية مرونة سعر الصرف لتكون بمثابة أداة لامتصاص الصدمات والحفاظ على القدرة التنافسية لمصر.

وبالنظر إلى معدل التضخم المستهدف للبنك المركزي والبالغ 7٪ (± 2 نقطة مئوية) في المتوسط خلال الربع الرابع من 2022. فقد قررت لجنة السياسة النقدية رفع أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي بمقدار 100 نقطة أساس.

وأكدت لجنة السياسة النقدية أن تحقيق معدلات تضخم منخفضة ومستقرة على المدى المتوسط شرط أساسي لدعم القوة الشرائية للمواطن المصري وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة.

شبه تعويم جديد وتخفيضات سابقة للجنيه

(مع نهايات 2016 تأزم الوضع الاقتصادي وانهار سعر الجنيه أمام الدولار. وانتعشت السوق السوداء بشدة. وعاني رجال الأعمال من عدم حصولهم على مبالغ متاحة من العملة الأجنبية. مما جعل خيار تعويم الجنيه هو الحل الوحيد والأمثل للقضاء على السوق السوداء وتحرير سعر الصرف.

وقبل صدور قرار التعويم كان سعر صرف الدولار مستقرا في البنوك المصرية عند مستوى 8.88 جنيه. وبمجرد صدور قرار التعويم وضع البنك المركزي المصري سعراً استرشادياً لصرف الدولار عند 13 جنيهاً. لتشهد السوق حالة من الارتباك وقيام التجار بالمضاربة وتحقيق مكاسب ضخمة خلال أول فترة من التعويم لينتهي العام 2016 وقد قفز سعر صرف الدولار إلى مستوى 19.60 جنيه.

وبحلول 2017 بدأت السوق تدخل مرحلة الاستقرار ويشهد الدولار تراجعاً ليسجل مستوى 18.30 جنيه. ثم واصل التراجع إلى مستوى 17.25 جنيه خلال 2019 لينتهي سعر صرف الدولار إلى مستوى 15.64 جنيه حتى بداية مارس الجاري).

الفائدة وتعويم الجنيه

وتشير التقديرات غير الرسمية إلى أن السوق السوداء للعملة كانت تسيطر على ما يقرب من 60% من إجمالي التعاملات بالدولار قبل التعويم. وهو ما تسبب في خسائر عنيفة وكبيرة للبنوك التي ابتعد عنها المتعاملون في ظل أسعار صرف كبيرة في السوق السوداء مقارنة بالأسعار التي تطرحها البنوك.

وبالتالي فإن تعويم الجنيه كان من أبرز التغييرات التي طالت الاقتصاد المصري في السنوات الأخيرة. إذ تم البناء عليه لينعكس على شتى مناحي الاقتصاد. وهو ما أثبتته المؤشرات في السنوات التي لحقت هذا القرار.

وفي 9 مارس الماضي قال بنك "جي بي مورجان" إن الجنيه المصري بحاجة إلى تخفيض قيمته أمام العملات الأجنبية. مقدرًا أن الجنيه المصري أعلى من قيمته الحالية بنحو 15٪.

ويرى "جي بي مورجان" أن الحكومة المصرية كان عليها اختيار أحد السيناريوهين. الأول إبقاء سعر عملتها عند المستويات الحالية دون تغيير. والآخر خفض قيمة العملة المحلية أمام الدولار مثلما حدث في عامي 2015/2014 حينما خفضت قيمة الجنيه كجزء من التزامها باتفاقها مع صندوق النقد الدولي.

ومثل معظم دول العالم شهدت الأسعار في الأسواق المصرية ارتفاعا مؤخرا مع وجود مشكلات في سلاسل التوريد وارتفاع أسعار الوقود. خاصة مع سعي الحكومة لتقليل الدعم المقدم على السلع والخدمات التي كانت توفر دعما لها في الماضي.

ارتفاع سعر الدولار واليورو بعد رفع الفائدة

ونتيجة لرفع الفائدة ارتفعت أسعار العملات الأجنبية بالبنوك المصرية. بعدما تراجعت قيمة الجنيه جراء الخفض. في الوقت الذي يتجه فيه المستثمرون الأجانب للاستثمار في العملة الأجنبية بالبنوك المصرية استغلالاً لزيادة الفائدة وجاذبيتها بالنسبة لهم -رفع سعر العملات الأجنبية لتجميع أكبر كم من السوق.

وأكدت مصادر مصرفية أن رفع الفائدة تلاها زيادات سعرية طبيعية في سعر العملات الأجنبية. وذلك كي يتمكن البنك المركزي من تجميع الدولار الموجود بالسوق. ومنع خلق سوق سوداء تسبب مزيدا من التقلبات السعرية في بيع المنتجات. خاصة المستوردة من الخارج والمتأثرة بالأوضاع العالمية -الحرب الروسية الأوكرانية.

وخلال التعاملات الصباحية قفز سعر الدولار مقابل الجنيه في البنوك بنحو جنيهين مرة واحدة بعد رفع البنك المركزي أسعار الفائدة صباح اليوم بمعدل 1.%

وارتفع سعر الدولار في البنك الأهلى المصري إلى 17.40 جنيه للشراء و17.50 جنيه للبيع. وسجل سعر الدولار في بنك مصر 17.40 جنيه للشراء و17.50 جنيه.

وقفز سعر اليورو اليوم الاثنين في صباح تعاملات البنوك المصرية بنحو 2.1 جنيه. حيث سجل سعر اليورو اليوم في البنك الأهلي المصري 19.20 جنيه للشراء و19.35 جنيه للبيع.

https://masr.masr360.net/%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af%d9%8a%d8%a7%d8%aa/%d8%a7%d9%84%d9%81%d8%a7%d8%a6%d8%af%d8%a9/

رابعاً - الاقتصاد السوري:

12 - سوريا واحدة من 5 دول عربية تزيد فيها نسبة اعتمادها بشكل كبير على المياه الواردة من خارج حدودها..

زياد غصن مقالتي في موقع الميادين نت....

تظهر بيانات منظَّمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أنَّ سوريا واحدة من 5 دول عربية تزيد فيها نسبة اعتمادها بشكل كبير على المياه الواردة من خارج حدودها..

مصالح جيوسياسية واقتصادية لم تنتهِ:

عقود من التضييق المائي التركي على سوريا زياد غصن تضييق تركيا مائياً على جارتيها العربيتين هو سياسة تركية عمرها عقود طويلة من الزمن، تقوم على خفض كمية المياه المتدفقة عبر نهري الفرات ودجلة إلى كلٍّ من سوريا والعراق، الأمر الذي تسبَّب، وما زال، بخروج مساحات واسعة من دائرة الاستثمار الزراعي في كلا البلدين، فضلاً عن إلحاق ضرر كبير بمشروعات جر المياه، سواء المخصصة للشرب أو لري المزروعات أو لإنتاج الطاقة الكهربائية. الإجراء التركي ليس جديداً أو وليد هذه الفترة، إذ إن التلاعب بحصص دمشق وبغداد من مياه نهري دجلة والفرات شكَّل سياسة لازمت عمل جميع الحكومات التركية المتعاقبة منذ عدة عقود، رغم وجود عدة اتفاقيات ومذكرات تفاهم يعود تاريخها إلى ما قبل 100 عام، آخرها كان الاتفاق الشهير الذي أُبرم بين الدول الثلاث في العام 1987 لتقاسم مياه النهرين. ربما تكون الفترة الوحيدة التي خرجت فيها أنقرة عن سياستها العدائية هي عندما تقاربت مع دمشق إلى درجة الانفتاح الكامل خلال النصف الثاني من العقد الأول

من القرن الحالي، لكن إذا كانت إثيوبيا تبني سداً ترى فيه الخرطوم والقاهرة تهديداً مباشراً لأمنهما المائي، فما الذي يدفع أنقرة إلى التلاعب بحصص جارتيها العربيتين في هذه المرحلة على الأقل؟ وهل لذلك علاقة مباشرة بتدخلها العسكري غير الشرعي في كلٍّ من سوريا والعراق؟ 100 عام من القرصنة تظهر بيانات منظَّمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أنَّ سوريا واحدة من 5 دول عربية تزيد فيها نسبة اعتمادها بشكل كبير على المياه الواردة من خارج حدودها، إذ تبلغ تلك النسبة نحو 72.4%، في حين تصل تلك النسبة في العراق إلى نحو 60.8%، وترتفع إلى 98.3% في مصر، وموريتانيا 96.5%، والسودان 96.1%. وتذهب التقديرات البحثية المتخصّصة إلى أنَّ كمية المياه الخارجية المتجددة، والمتدفقة إلى المنطقة العربية من أنهار وخزانات جوفية خارجية المنشأ، تصل إلى 129 مليارَ م3 سنوياً، مقابل نحو 91 مليارَ م3 من أنهار وخزانات جوفية. وبحسب التقرير الاقتصادي العربي للعام 2021، فإن "التحديات المتزايدة التي تواجهها بعض الدول العربية فيما يخص حقوقها في مياه الأنهار المشتركة مع دول الجوار، وخصوصاً على أنهار النيل ودجلة والفرات"، تشكل واحدة من 5 عوامل أساسية مسؤولة عن تفاقم أزمة المياه في الدول العربية، بل إنَّ البيانات الرسمية السورية تؤكد بوضوح تراجع المساحات المزروعة والمروية. ووفقاً لما جاء في التقرير الوطني للتنمية المستدامة في سوريا، الذي يرصد تحولات السنوات الخمس الأولى من عمر الأزمة السورية (2011-2015)، إنَّ "قيام تركيا، وبشكل مخالف للاتفاقات الثنائية الموقعة بخفض الحصة السورية من نهر

الفـرات لأسـباب سياسـية"، كان أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى تراجع ملحوظ في المساحات الزراعية المستصلحة والمروية بين عامي 2011 و2015. وكذلك الأمر بالنسبة إلى حصة سوريا من مياه نهر دجلة، وهو ما أدى إلى توقف تنفيذ مشروع ري وادي الخابور، الذي كان يستهدف أكثر من 250 ألفَ هكتار من الأراضي الزراعية في تلك المنطقة. 3 نقاط رئيسية يمكن استنتاجها من تطورات التعاطي التركي مع ملف مياه نهري الفرات ودجلة: - النقطة الأولى تتمثل بارتفاع منسوب مياه النهرين خلال فصل الشتاء، نتيجة ارتفاع كمية المياه التي يجري تمريرها من قبل الجانب التركي بفعل الفيضانات المتشكلة جراء الهطولات المطرية وذوبان الثلوج، أي أن الأمر خارج عن إرادة أنقرة، ولا يمكن أن يشكّل بأي حال من الأحوال معياراً لتقييم مدى التزام الحكومة التركية بالحقوق المائية المشروعة لكل من سوريا والعراق. - النقطة الثانية، وهي جوهر المشكلة، وتتعلق بخفض كمية المياه المتدفقة إلى نهري الفرات ودجلة خلال أشهر الصيف إلى مستويات تقل بشكل كبير عن الحد الأدنى لاحتياجات البلدين. ورغم النفي الدائم لحكومة أنقرة، فإنَّ تراجع منسوب المياه في النهرين شكّل دليلاً ملموساً لا يمكن تجاهله. وقد حاول الاجتماع الأخير الذي عقد في بغداد مؤخراً بين الجانبين السوري والعراقي لتنسيق مواقفهما وتوحيدها حيال الإجراءات التركية المتكررة كلّ عام، فتح قناة للحوار مع أنقرة لبحث هذا الملف. وجرى الحديث في شهر شباط/فبراير الماضي عن جهود تبذل لترتيب اجتماع ثلاثي يُعقد في بغداد للغاية نفسها. - النقطة الثالثة لا تقلّ خطورة عن خفض حصة الجانبين السوري والعراقي من المياه، إذ دأبت تركيا

على السماح بمرور مياه ملوثة بمخلفات صناعية وكيمائية وبالطمي إلى البلدين الجارين. مثلاً، تحول نهر الجلاب التركي بعد تعرضه للجفاف إلى مصبٍّ لمخلفات المياه الزراعية والصناعية الملوثة التي تجد طريقها بدورها إلى مياه النهرين المتجهة إلى الأراضي السورية والعراقية. مصالح جيوسياسية واقتصادية تذهب معظم القراءات والمقالات المنشورة في مقاربتها الإجراءات التركية إلى التركيز على الجانب الفني المتعلق بالسدود ومحطات توليد الكهرباء التي أقامتها أنقرة على مدار عقود طويلة من الزمن وتأثيراتها في منسوب نهري الفرات ودجلة، الأمر الذي يحصر النزاع القائم ضمن أطر قانونية وفنية، في حين أنَّ جوهر تلك الإجراءات يقوم على مصالح جيوسياسية واقتصادية لا تخلو من أبعاد توسعية لأنقرة ومحاولة ترسيخ نفوذ إقليمي كانت ملامحه وصورته تتباين تبعاً لبرنامج الحزب الذي كان يتولى مهام قيادة الحكومة التركية. مثلاً، خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات، شهدت العلاقات السورية التركية تأزماً شديداً، بدأته أنقرة بخفض الكميات المتدفقة عبر نهر الفرات إلى مستوى خطر، بل إن الحكومة التركية سمحت في العام 1996 بتلويث المياه المتدفقة إلى الأراضي السورية بمياه المصانع والصرف الصحي، ثم انتقلت تلك التهديدات إلى المستوى العسكري، عندما حشدت أنقرة جيشها على الحدود مع سوريا في العام 1998، مهددة بعمل عسكري ضد دمشق، بحجة دعم الأخيرة حزب العمال الكردستاني، فكيف الحال مع حزب العدالة والتنمية الذي يتبنى سياسة توسعية خطرة على أمن المنطقة واستقرارها؟ إلى جانب الرغبة التقليدية للحكومات التركية المتعاقبة والقائمة في استثمار معظم كميات مياه

نهري الفرات ودجلة خلال أشهر الصيف في أعمال الزراعة وتوليد الكهرباء، وما يعنيه ذلك من ترسيخ لواقع غير قابل للتفاوض مستقبلاً في نظر بعض الساسة الأتراك، فإنَّ سياسة حزب العدالة والتنمية حيال هذا الملف في الوقت الحالي تنطلق من الاعتبارات التالية: - محاولة إلغاء العمل بالاتفاقيات السابقة في ضوء المستجدات التي أفرزتها ظاهرة التغير المناخي، ولا سيما ما يتعلق بمحدودية المصادر المائية في دول المنطقة، ودخول معظمها في خانة الدول التي تعاني إجهاداً مائياً كبيراً. وبناءً عليه، إن احتفاظ أنقرة بموارد مائية جيدة يمكّنها من التفاوض على دور إقليمي أكبر لها مستقبلاً، مستغلةً حاجة الدول الأخرى. هذا الأمر يذكّرنا بالمشروع الكبير الذي جرى الترويج له في تسعينيات القرن الماضي وبداية القرن الحالي، والقائم على نقل المياه من تركيا إلى الكيان الصهيوني. - المياه هي إحدى أوراق الضغط الأساسية التي تستند إليها السياسة التركية في التعامل مع الأزمة السورية، وهو ما بدا واضحاً منذ انقلاب أنقرة على علاقاتها الاستراتيجية مع دمشق. بمجرد انضمام أنقرة إلى الحلف الساعي لإسقاط دمشق، عملت على إدخال المياه على خط حملة ضغوطها على دمشق، وبدأت بالعمل على خفض كميات المياه المتدفقة عبر نهري دجلة والفرات منذ الأشهر الأولى للأزمة السورية، وهو ما ليس غريباً على سياسة الرئيس رجب طيب إردوغان وطموحاته التي وصلت إلى حدّ الرغبة في السيطرة على حقول النفط السورية الرئيسية المنتشرة في منطقة الجزيرة. - ذريعة الورقة الكردية التي تستثمرها أنقرة لتبرير سياستها المائية حيال كلٍّ من دمشق وبغداد؛ فمع تمكّن التنظيمات الكردية من السيطرة على مناطق واسعة من الجزيرة

السورية، وتأسيسها ما يسمى "الإدارة الذاتية"، وجدت الحكومة التركية مبرراً آخر للاستمرار والتشدد في إجراءاتها المائية ضد الجارة الجنوبية، مستندة إلى بعض الدعم الداخلي الذي أثارته مخاوف الطموحات الكردية الانفصالية. تحولات داخلية أو إقليمية رغم أنَّ وزير الري العراقي اعتبر في زيارته الأخيرة لدمشق أنَّ هناك مؤشرات إيجابية تركية، فإنَّ مجريات الموقف التركي وتطوراته من الأزمة السورية، ولا سيما الموقف العسكري، تؤكد أن لا حل قريباً لمشكلة السطو التركي على حصص الجانبين السوري والعراقي من نهري دجلة والفرات، وإن تم إبرام اتفاق جديد أو صدر إعلان عن أنقرة تؤكد فيه التزامها بتنفيذ الاتفاق السابق، فالعقود والسنوات السابقة شكلت دليلاً على أن المماطلة في تنفيذ الاتفاقيات الثنائية هي سياسة تركية لن تتغير إلا تحت ضغط تحولات داخلية أو إقليمية جديدة.

https://www.almayadeen.net/articles/%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD-%D8%AC%D9%8A%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85-%D8%AA%D9%86%D8%AA%D9%87:-%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B6%D9%8A%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A6%D9%8A-%D8%A7%D9%84

13 - حجم السيولة المتاح خارج القنوات المصرفية يتجاوز 20 ألف مليار

فضلية يتوقع تراجع سعر الصرف الى 4000 ليرة .. و إجراءات امتصاص السيولة غير كافية

سيرياستيبس: 2022/08/15

المركزي يؤكد على مراقبة تداول الليرة ويتدخل في الوقت المناسب ...

تحديد حمل مبالغ الكاش يضيّق على الحياة الاجتماعية والمعاملات بين الناس. نشر مصرف سورية المركزي عبر حسابه على التليغرام بياناً أكدت فيه أن إدارة (المركزي) على المتابعة والمراقبة المستمرة لعمليات تداول الليرة السورية في سوق القطع الأجنبي وأنه سيتم التدخل باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد للمضاربين والمتلاعبين بسعر الصرف.

واعتبر الخبير الاقتصادي عابد فضلية أن سعر صرف (الدولار) في السوق الموازية مايزال ضمن الحدود المقبولة رغم الحفاظ خلال الفترة الماضية على حالة شبه استقرار في سعر الصرف في السوق الموازية لأشهر طويلة كان يتراوح فيها سعر الصرف بين 3500-4000 ليرة متوقعاً أن يتراجع سعر الصرف لحدود 4000 ليرة، مرجحاً أن تكون حالة الارتفاع الأخيرة في سعر الصرف سببها عرضي جراء ارتفاع الطلب على القطع الأجنبي لغاية ما وبعدها يعود لما كان عليه.

وعن حالة المضاربة بالليرات السورية أوضح أن معدلات المضاربة تراجعت كثيراً عما كانت عليه في السنوات السابقة لكن حجم السيولة الكبير المتاح خارج القنوات المصرفية والذي تشير بعض التقديرات إلى أنه يتجاوز

20 ألف مليار يجعل هذه الأموال عرضة للمضاربة عند كل حالة اضطراب وخلل في سعر الصرف لأي سبب كان وأن كل الخيارات والإجراءات التي تم العمل عليها خلال الفترة الماضية لامتصاص السيولة بواسطة المصارف وطرح أوراق مالية والأسهم كله غير كاف والأساس في ذلك هو خلق مناخ اقتصادي يسهم في توظيف هذه الأموال في الأنشطة الاقتصادية بخلاف ما هو حاصل حالياً حيث تتجه معظم الأموال (السيولة) إما للسوق العقارية وهو ما خلق حالة طلب غير مبررة على العقارات وأسهم في رفع الأسعار بما لا يقل عن 25 بالمئة أو التوجه لخيار الادخار بالذهب، وفي كلتا الحالتين هذه النوع من الادخار غير مفيد، ولا يمكن حل الموضوع بالإجراءات الإدارية والتي أسهم بعضها في هروب الأموال من المؤسسات المالية والمصرفية مثل تحديد سقوف السحب اليومي وسقف الأموال المسموح نقلها بين المحافظات، معتبراً أن تحديد حمل مبالغ الكاش بـ5 ملايين ليرة فيه تضييق على الحياة الاجتماعية والمعاملات بين الناس وخاصة حالات البيع والشراء وممارسة النشاط الاقتصادي وأنه مع حالة التضخم لم يعد مبلغ 5 ملايين ليرة له قيمة شرائية عالية ولابد من إعادة النظر في هذه القرار، مبيناً أن هناك جملة من الإجراءات حالياً يتم العمل عليها من الجهات المعنية للحفاظ على استقرار سعر الصرف ولجم حالة المضاربات التي تحدث في الظل والتي تؤثر في سعر صرف الليرة السورية أمام العملات الأجنبية وخاصة أن استقرار سعر الصرف يسهم في ثبات أسعار المواد والسلع في السوق وبالتالي إمكانية أوسع للتسعير وفق الكلف الفعلية مع هوامش ربح مقبولة وبناء عليه يتم المحاسبة في حالة المخالفة.

https://www.syriasteps.com/index.php?d=126&id=192552

14 - مهندسو اقتصادنا لا يخشون موتنا

إن لم نحيا نحن لن يأتي أحد للمشاركة أو الانقاذ .. اشرحوا لنا أين نحن؟ و كيفنا

كتب أسعد عبود – سيرياستيبس، 2022/08/14

القتل البطيء ... ماذا بعد أن نموت ؟!

كي ننهض نحتاج أولاً قوتنا .. و أن نتعرف عليها .. و نحتاج المساعدة من دول أخرى .. صحيح أننا نتلقى بعض المساعدة من هنا و هناك لكنها .. غير كافية و هي بالأصل غير موجهة بقصد تأمين الكفاية و إقامة مشاريع الانقاذ و اعادة البناء .. لا تلك التي تأتي من إيران ولا من روسيا و لا من دول أخرى محبة .. و السؤال : هل نحن نبحث عن هذه المساعدات .. ؟ كانت على شكل قروض أو هبات أو مساعدات و استثمار كما شهدت دول أخرى خرجت من حروب طويلة .. ؟

لا أزعم المعرفة بذلك .. لكن .. لو كان الأمر قائماً لشعرنا به من حالنا .. فهكذا توجهات و احتمالات .. لا تأتي على أرضية كالتي نملكها و لا بسياسة اقتصادية كالتي نعيشها .. و من حالنا يجب أن نبدأ .. فأين نحن و إلى أين وصلنا .. ؟

الطبيعي جداً أنه لن يمكننا أن نتقدم خطوة واحدة إلى الأمام قبل أن يتوقف بنا الانهيار المستمر المتتابع .. و هو الذي لم و لا نفهم السر فيه .. و فيه سر بالتأكيد ... آخر رفع لأسعار البنزين أعلن في منتصف الليل !!؟؟ فإن كان خيار الوقت تم بضغط الحاجة الملحة التي لا تؤجل .. كان لا بد أن نشعر بهذا

المتغير المرعب الذي نُقل لنا قبل أن نغرق في النوم .. و هو الغرق الوحيد الذي لم يعد يدركنا .. وإن كان ثمة طارئ مفاجئ .. لكنا سمعنا به .. لا .. لا هذا و لا ذاك.

إذاً ما السر .. ؟

كل سياسة الدولة المتمثلة بإجراءات الحكومة المشوهة ، التي تزيد حياتنا و اقتصادنا و مجتمعنا تشويهاً .. فيها أسرار .. أو على الأقل هي ليست واضحة لنا نحن المعنيين بها ، الذين نقلى بغبائها و لا مبالاتها .. نحن الذين نقتل يومياً و بدم بارد..

مهندسو اقتصادنا و واضعوا اجراءات و نظم حياتنا الراهنة .. لا يخشون موتنا و هم يعملون على قاعدة منافقة ابتدعوها و استمروا بها حتى صدقوها!!..

يقولون فيها : السوري لا يموت .. و ما حدا مات جوعاً .. و نصرخ و نستغيث لكنهم لا يصدقون أننا نموت .. يذهب صراخنا مثل صراخ جورج فلويد تحت ركبة الشرطي الأميركي ديريك شوفين في الولايات المتحدة .. لكن .. هناك على الأقل أقيل الشرطي ديريك شوفين من عمله ... فهل سيقال أصحاب الركب التي تضغط أعناقنا و تخنقنا يومياً و لا تخاف موتنا .. فماذا بعد أن نموت ؟ !

هل تراقب الأعين التي تحمي الدولة و حكومتها .. طوابير الناس على الطرقات و في الأسواق و الساحات و الكراجات .. ؟! هل يخبرون أسيادهم..؟!

أيها السادة إن متنا من سيبني البلد .. ؟!

لا يهمكم ذلك ..!! طيب من أين ستجدون خلقاً تأكلون لحمهم و تشربون دمهم. إن لم نحيا نحن لن يأتي أحد للمشاركة أو الانقاذ .. اشرحوا لنا أين نحن؟ و كيفنا..

https://www.syriasteps.com/index.php?d=131&id=192545

15 - هل تتبنى الحكومة خطة لإنقاذ قمح البلد

تبني الزراعة الذكية واختبار البذار المناسب لكل منطقة .. دخول الدولة كشريك

هناء عانم سيرياستيبس 2022/08/11

قدم مدير إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية في هيئة البحوث الزراعية د. تيسير فؤاد حاتم مصفوفة تتضمن مقترحات لتنمية وتطوير زراعة القمح وقد اعتبرها الباحث منطقية لإنقاذ محصول القمح وتطوير زراعته في سورية والتي تهدف بداية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح خاصة أن وارداتنا من محصول القمح صفر «وفق بيانات التجارة الخارجية والمجموعات الإحصائية. وبينت المصفوفة أن غاية المشروع هي تغطية الإنتاج المحلي وزيادة الإنتاجية في وحدة المساحة علماً أن المؤشرات توضح أن الاتجاه العام هو لتطوير مساحة الأراضي المزروعة بالقمح إضافة إلى تطوير الإنتاجية وفق بيانات وزارة الزراعة.

وعن المخرجات أوضحت المصفوفة انه لابد من تنفيذ الخطة الزراعية للقمح بشكل كامل وتمكين المزارعين من زراعة أراضيهم واعتماد أصناف عالية الإنتاجية وثباتية الأصناف مع التغيرات المناخية بحيث نستطيع تأمين

طلب السوق المحلي من القمح وتـأمين حاجة المطاحن وحاجة معامل المواد الغذائية من المعكرونة والبرغل والفريكة وغيرها والناحية الأهم حسب المصفوفة أن نحد من خروج المساحات المزروعة من القمح والعمل على خلق بيئة تمكينية لزراعة القمح وذلك بتقديم كامل الدعم للفلاحين وتعويضهم عن الكوارث والأضرار وأن يكون هناك شركات للتأمين الزراعي يتمكن من خلالها الفلاحون من التأمين على محاصيلهم.

كذلك تأمين البذار وتوزيعها على المزارعين بحيث يكون كل صنف ملائماً لكل منطقة واعتماد أصناف جديدة من البذار والأهم تنفيذ الزراعة الذكية مناخياً ومراقبة مدى ثباتية كل صنف في المنطقة المزروعة المعتمدة إضافة إلى توفير الأسمدة في الوقت والكمية المناسبة وتغطية الحاجة الفعلية للمزارعين منها وتأمين المبيدات ومصادر الري وعدد الآبار وطاقتها الإنتاجية والأهم تأمين الوقود والطاقة والعمل ضمن سياسات الدعم في هذا القطاع ودراسة أثرها من خلال بيانات تقدم للمصارف وللمستفيدين، وتأمين نظم الإنذار المبكر سواء للحرائق والجراد أم انتشار الأمراض ومراقبة التغيرات المناخية ومراحل النمو وغيرها، وتأمين وسائط النقل والحصادات أوقات الحاجة لها.

وعن الهدر والفاقد بينت المصفوفة أن نسب خفض الفاقد والهدر يكون من خلال تطبيق برامج تستهدف المنتج على طول سلسلة الإمداد، وبالوقت نفسه لابد من دعم وتعويض الخسائر عن الجوائح والكوارث. وعند استلام المحصول لابد من وجود دعم للأسعار بحيث تكون تشجيعية مع تسهيل إجراءات الاستلام.

وعن تطوير وتمكين زراعة القمح أكدت المصفوفة أن هناك محاصيل زراعتها أفضل من القمح مثل الشعير والحمص لذلك لابد من تأمين الأصناف الملائمة زراعتها لكل منطقة بحيث تعطي مردوداً أكبر، وأن تكون البذار الموزعة لزراعة القمح جيدة حتى لا ترتفع نسب الشوائب إضافة لذلك الفلاح لديه مشكلة في صعوبة الحصول على السماد لذلك يجب تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في إنتاج وتأمين مصادر دائمة للأسمدة والتشجيع على إنتاج الأسمدة الطبيعية..

تأمين مصادر ري دائمة

ومن الأمور التي طرحها حاتم في المصفوفة، أنه لابد من تأمين مصادر دائمة للري، فاليوم لا يوجد طاقة لضخ المياه وتوزيعها ونظم الري معظمها قديمة، الأمر الذي يتطلب تحسين نظم الطاقة البديلة وتأمين الآبار بالطاقة الإنتاجية لزيادة الإنتاجية مع التأكيد على تأمين الحدود الدنيا من احتياجات الطاقة بما يضمن سير العملية الإنتاجية.

وبينت المصفوفة أن تطوير وتمكين زراعة القمح يتطلب خططاً وأهدافاً ومشاريع وغيرها والأهم أن تبنى هذه الاستراتيجية على تغير الأولويات وتوفير الأدوات والبداية تكون من تحديد المساحات المزروعة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح وخاصة أن هناك اختلالاً في المساحات المزروعة أو المخططة لزراعة القمح فعلاً ومن خلال التقييم لواقع زراعة القمح في سورية للعام 2022 تبين خروج مساحات مزروعة وعدم وصولها للحصاد نتيجة الحرائق أولاً وضعف النمو وعدم الوصول إلى مراحل النمو وبالتالي تحويله كعلف للمواشي إضافة إلى الإغراق والهطول المطري الكثيف في بعض مناطق الساحل وبمراحل معينة، وبينت المصفوفة أن التقييم المرحلي يبين أنه

إذا كان المنفذ أقل من المخطط بنسبة 5 بالمئة سببه التركيز على خفض الفاقد والهدر واعتماد أصناف عالية الإنتاجية وعندما يكون المنفذ أقل من المخطط ب 15 بالمئة فهذا يعني أن التركيز على الكفاءة الإنتاجية، لتعويض انخفاض المساحة مثل خفض الفاقد في كافة العمليات خلال وبعد الحصاد إضافة إلى أهمية وضع أسعار تشجيعية، تسهم في تحقيق الكميات المتوقع استلامها من الدولة أما في حال كان المنفذ أقل من المخطط بـ25 بالمئة فهذا يعني أن هناك انخفاضاً في الفاقد وزيادة بإنتاجية الأراضي المروية من خلال توفير مستلزمات إنتاج وبالأخص الأسمدة هذا يستدعي رفع الحوافز من خلال تسليم القمح للدولة وزراعة مساحات بأصناف معتمدة وتبني الزراعة الذكية مناخياً وفي حال كان المنفذ أقل من المخطط بنسبة 50 بالمئة هذا يستدعي دخول الدولة كشريك رئيسي في المساحات الكبيرة والمتوسطة وتأمين الاحتياجات الأساسية للأراضي المزروعة، وضمان تأمين كافة الاحتياجات للأراضي، عن طريق نظام تعاقد مرحلي وإضافة زراعة مساحات بأصناف معتمدة وعالية الإنتاجية، ونشر تقانة الزراعة الذكية المناخية، ودعم عمليات تبني المزارعين لها.

وتتابع المصفوفة: إذا كان المنفذ يعادل المخطط يجب الاستثمار الأمثل للموارد، وتطبيق برامج كفاءة استخدام الموارد المتاحة، واقتصاديات الحجم، وخفض التكاليف. كذلك السماح بزراعة الأراضي بالقمح فوق المخطط دون قيود بهدف التوسع مع السماح بإدخال أراض جديدة في زراعة القمح غير مستثمرة سابقاً.

مخزون استراتيجي

وفي حال كان المنفذ أعلى من المخطط لجهة الإنتاج، فلا بد من المحافظة والاستثمار عن طريق تجهيز المخازن والاهتمام بالمخزون الاستراتيجي للدولة. وخفض الفاقد والهدر. مع دعم الصناعات التي تعتمد على منتجات القمح، إضافة إلى توجيه الإنتاج الفائض بما يحقق مبدأ الكفاءة الاقتصادية المثلى منه. ووضع برامج ضمان استدامة تحقيق فائض في الإنتاج..

وعن انخفاض الإنتاجية وأسبابها والحلول بينت المصفوفة أن عدم تنفيذ الخدمات الزراعية بوقتها وبالحاجة الفعلية لها مثل الحراثة، الرش، التسميد، الري، الحصاد له أثار سلبية على الإنتاجية من ناحية النوعية والكمية.

ودعت المصفوفة إلى التشجيع على الاستثمار في الطاقة المتجددة وان يكون هناك أولوية لتأمين الوقود لمزارعي القمح وتقديم الخدمات لعدد من المزارع بما يتلاءم مع الحجم الأمثل للإنتاج، والمساعدة في تأمين آليات لنقل المحصول إلى مراكز التسليم مع صيانة دورية لمصادر الري وتأمين مصادر جديدة وإعطاء أسعار تشجيعية تغطي التكاليف وتضمن هامش ربح معين للمزارعين، مع التركيز على التشاركية بين القطاع العام والفلاحين في المساحات الكبيرة من خلال تقديم مستلزمات الإنتاج والخدمات من قبل الدولة، وبالتالي ضمان استمرار العملية الإنتاجية بشكل جيد، إضافة إلى الزراعة التعاقدية في المساحات الكبيرة بنظام التشاركية بين القطاع الخاص والفلاحين تحت إشراف الدولة. تأمين الحصادات ووسائل النقل بأسعار منافسة مدعومة، مع استلام المحصول من المزرعة، والنقل المجاني لمراكز استلام الحبوب والأهم السماح للمزارعين بالحصول على قروض من المصرف الزراعي بضمان محاصيلهم على طول سلسلة الإمداد.

صعوبات وعوائق

وعن صعوبات وعوائق استيراد القمح، شددت الدراسة على ضرورة وجود اتفاقيات ثنائية تضمن انسيابية في استيراد القمح مع تقديم ميزات ودعم للقطاع الخاص تسهم في تأمين واردات القمح، بضمانات حكومية تراعي التسعير والتوزيع وتوافرها على مدار العام بالكميات التي تغطي الاحتياج المحلي، دون احتكار أو تحكم بهذه المادة من القطاع الخاص وتقدير للفجوة من القمح والتعاقد المسبق مع شركات خارجية لتأمين وتغطية هذه الفجوة.

https://www.syriasteps.com/index.php?d=132&id=192532&in_main_page=1

16 - "وفا تيليكوم" تفتح باب التوظيف وتعتزم تركيب 750 محطة خاصة بداية العام المقبل

الخبير السوري: في 11-08-2022

كشف رئيس المدراء التنفيذيين في شركة "وفا للاتصالات – تيليكوم" غسان سابا أن الشركة ستبدأ عرض الوظائف الجديدة المتاحة على صفحاتها في وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من الوسائل، بدءاً من الأسبوع المقبل، معلناً فتح باب التوظيف في الشركة، ووجود العديد من الشواغر الوظيفية التي تمّ اعتمادها وسيتمّ الإعلان عنها قريباً، كما سيتمّ الإعلان عن مختلف الشواغر الوظيفية خلال المراحل المقبلة التأسيسية والتشغيلية لاستقدام الخبرات الوطنية وتعزيز الشركة بالكوادر الجديدة وفقاً لمتطلبات كلّ مرحلة، وخطة سير العمل المطلوبة.

وأكد سابا أن الشركة مستمرة في تجهيز متطلبات المرحلة التأسيسية، كما تمّ الانتهاء من عدد من التفاصيل الرئيسية، معلناً عزم الشركة إنجاز تركيب

750 محطة خاصة لها بداية العام المقبل، واستقدام عدد من الكوادر وتدريبهم وتجهيزهم لمتطلبات العمل النوعية في الشركة.

وتتابع الشركة – وفقاً لسابا – دراسة وتجهيز دفاتر الشروط والتواصل مع المورّدين، مبيناً أن العمل يجري على العديد من المحاور التي لا يزال بعضها في طور الدراسة، بينما البعض الآخر في طور التعاقد، وفقاً لخطة الشركة.

وأوضح سابا أن المرحلة التأسيسية بشكل عام تركز على اختيار وإنجاز معايير ودفاتر شروط الأنظمة المطلوبة وخطط الربط الشبكي، وتوزيع الأبراج والأنظمة المعلوماتية، وأنظمة مراكز البيانات وخطة مدّ الشبكة وغيرها من التفاصيل التقنية والفنية، مبيناً أن الشركة تعتمد على كوادر وطنية في درجات وظيفية رفيعة يتمّ الاعتماد عليها بالكامل في مرحلة التأسيس وهي قادرة على إنجاز المتطلبات.

وأشار سابا إلى أن الشركة ماضية في خطة تدريب نوعية للموظفين الجدد على مختلف اختصاصاتهم، لافتاً إلى أن الأنظمة التي تعتمدها الشركة فريدة من نوعها في المنطقة Kولا يوجد خبرة واسعة من الشباب على مختلف اختصاصاتهم في العمل عليها، وأن التدريب سيتيح للكوادر الجديدة فرصة التقدم والتطور في المجال وتحسين فاعلية الأداء وتطويره، بالاعتماد على خبرتهم العلمية والعملية التي ستسهل عليهم الخوض في النموذج الجديد.

وكان تمّ الإعلان عن الترخيص النهائي لشركة "وفا للاتصالات تيليكوم المساهمة المغفلة الخاصة"، حيث ستكون حصة الحكومة 13.5% من إيرادات الشركة خلال السنوات السبع الأولى، لتصل إلى 20% بعدها، علماً

أن الاستثمار في الاتصالات يعتبر من أضخم الاستثمارات، والتي تكلف مئات ملايين الدولارات. البعث https://syrianexpert.net/?p=66213

17 - توقعات بتراجع سعر صرف الدولار إلى ما كان عليه.. خبير: الارتفاع الأخير كان عرضياً.!..

الخبير السوري: في 17-08-2022

اعتبر الخبير الاقتصادي عابد فضلية أن سعر صرف (الدولار) في السوق الموازية مايزال ضمن الحدود المقبولة رغم الحفاظ خلال الفترة الماضية على حالة شبه استقرار في سعر الصرف في السوق الموازية لأشهر طويلة كان يتراوح فيها سعر الصرف بين 3500-4000 ليرة متوقعاً أن يتراجع سعر الصرف لحدود 4000 ليرة، مرجحاً أن تكون حالة الارتفاع الأخيرة في سعر الصرف سببها عرضي جراء ارتفاع الطلب على القطع الأجنبي لغاية ما وبعدها يعود لما كان عليه.

وعن حالة المضاربة بالليرات السورية أوضح أن معدلات المضاربة تراجعت كثيراً عما كانت عليه في السنوات السابقة لكن حجم السيولة الكبير المتاح خارج القنوات المصرفية والذي تشير بعض التقديرات إلى أنه يتجاوز 20 ألف مليار يجعل هذه الأموال عرضة للمضاربة عند كل حالة اضطراب وخلل في سعر الصرف لأي سبب كان وأن كل الخيارات والإجراءات التي تم العمل عليها خلال الفترة الماضية لامتصاص السيولة بواسطة المصارف وطرح أوراق مالية والأسهم كله غير كاف والأساس في ذلك هو خلق مناخ اقتصادي

يسهم في توظيف هذه الأموال في الأنشطة الاقتصادية بخلاف ما هو حاصل حالياً حيث تتجه معظم الأموال (السيولة) إما للسوق العقارية وهو ما خلق حالة طلب غير مبررة على العقارات وأسهم في رفع الأسعار بما لا يقل عن 25 بالمئة أو التوجه لخيار الادخار بالذهب، وفي كلتا الحالتين هذه النوع من الادخار غير مفيد، ولا يمكن حل الموضوع بالإجراءات الإدارية والتي أسهم بعضها في هروب الأموال من المؤسسات المالية والمصرفية مثل تحديد سقوف السحب اليومي وسقف الأموال المسموح نقلها بين المحافظات، معتبراً أن تحديد حمل مبالغ الكاش بـ5 ملايين ليرة فيه تضييق على الحياة الاجتماعية والمعاملات بين الناس وخاصة حالات البيع والشراء وممارسة النشاط الاقتصادي وأنه مع حالة التضخم لم يعد مبلغ 5 ملايين ليرة له قيمة شرائية عالية ولابد من إعادة النظر في هذه القرار، مبيناً أن هناك جملة من الإجراءات حالياً يتم العمل عليها من الجهات المعنية للحفاظ على استقرار سعر الصرف ولجم حالة المضاربات التي تحدث في الظل والتي تؤثر في سعر صرف الليرة السورية أمام العملات الأجنبية وخاصة أن استقرار سعر الصرف يسهم في ثبات أسعار المواد والسلع في السوق وبالتالي إمكانية أوسع للتسعير وفق الكلف الفعلية مع هوامش ربح مقبولة وبناء عليه يتم المحاسبة في حالة المخالفة..

الوطن، عبد الهادي شباط، https://syrianexpert.net/?p=66314

توقيع اتفاقيّة عمل بين المصرف الدولي للتجارة والتمويل ومؤسسة ضمان مخاطر القروض

الخبير السوري: في 16-08-2022

وقّع المصرف الدولي للتجارة والتمويل ممثلاً برئيسه التنفيذي السّيد فادي الجليلاتي اتفاقية عمل مع مؤسسة ضمان مخاطر القروض ممثلة بمديرها العام الدكتور قيس عثمان.

حيث أنّ الهدف من توقيع هذه الاتفاقية هو تلبية الاحتياجات التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي لا يتوفر لديها الضمانات الكافية حيث ستتمكن هذه المشاريع ومن خلال تسهيل إجراءات منح التسهيلات الائتمانية لها من توسيع أعمالها ورفع كفاءتها الإنتاجية، على أن تقوم "مؤسسة ضمان مخاطر القروض" بضمان هذه القروض الموجهة لهذه الفئة من المشروعات.

من جانبه بيّن السيد فادي الجليلاتي بأنّ نمو واستقرار ونجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعد من أهم مقومات النموالاقتصادي، وهناك حاجة مُلحّة لدعم وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور فاعل في عملية التنمية الاقتصادية. ومن هنا يأتي دور مؤسسة ضمان مخاطر القروض في تعزيز وتشجيع المصارف على زيادة حجم قاعدة الائتمان الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال المشاركة في المخاطر. مؤكداً بنفس الوقت على الدور المهم للمصارف في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

بدوره أكّد الدكتور قيس عثمان أنّ هذه الاتفاقية تأتي لتعزز العمل المشترك بين المصرف الدولي للتجارة والتمويل ومؤسسة ضمان مخاطر القروض بما يسهم في دعم وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

من خلال مساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذين لا يملكون الضمانات الكافية في الحصول على احتياجاتهم التمويلية.

كما أكّد الدكتور قيس عثمان أن تنفيذ هذه الاتفاقية يساهم في تعزيز دور المصرف الدولي للتجارة والتمويل في دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية العربية السورية من خلال تحفيزه على زيادة حجم القروض الممنوحة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة وأن الواقع الاقتصادي الحالي في سورية وواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأمَس الحاجة لخدمات مؤسسة ضمان مخاطر القروض.

https://syrianexpert.net/?p=66300

18 - الحكومة تحدد سعر الدولار بـ3 آلاف ليرة سورية بموازنة 2023!..

الخبير السوري: 12-08-2022

جرت العادة في سورية أن تقوم الحكومة في الشهر الثامن أو التاسع على أبعد تقدير، من كل عام، بإنجاز مشروع الموازنة العامة للدولة، من أجل رفعه للرئيس، الذي بدوره يقوم بتحويله إلى مجلس الشعب، لمناقشته، ومن ثم تحويله مجدداً للرئاسة من أجل إصدار الموازنة بمرسوم قبل بداية العام التالي.

وبحسب مصادر خاصة حدد مجلس الوزراء سعر صرف الدولار الأمريكي بـ3000 ل.س وسعر صرف اليورو بـ3041 ل.س في الموازنة العامة للدولة للعام 2023، على أن يكون هذا القرار نافذاً من تاريخ 2023/1/1.

وتتضمن الموازنة الجديدة الاعتمادات الجارية من رواتب وأجور وتعويضات

والنفقات الإدارية والموازنة الاستثمارية سواء بالنسبة للمشاريع الجديدة أم قيد التنفيذ.

وعن هذا الموضوع وانعكاساته على واقع الاقتصاد في سورية، يقول الخبير الاقتصادي الدكتور سنان ديب: إن سعر الصرف في الموازنة هو تخطيطي فقط وليس له أثر واقعي، يوضع فقط من أجل تقدير حجم المستوردات بمعنى أنه عندما نضع سعراً نحاول وفق السياسة النقدية أن نحافظ عليه وندافع عنه بحيث يكون تخطيطي سليم، فالموازنة هي شيء تقديري وكمي لمدة سنة. ويتابع ديب: "خلال سنوات الأزمة لم يكن هناك توفيق لا بتقدير سعر الصرف ولا بالمحافظة عليه، فعندما نقول 3000 ليرة سورية سعر صرف الدولار، نرى أن سعره اليوم بالسوق السوداء التي لا نعترف بها هو 4200، وبسبب تقدير سعر الصرف غير الموفق أحياناً، يصبح هناك عجز كبير في الموازنة يقاتل به لتبرير الكثير من القرارات التي لا تخدم الواقع الاقتصاد." ويرى ديب أن الرقم الإحصائي هو شيء خطير ويعتبر أمناً اقتصادياً واجتماعياً، لكن ما يحدث أننا نرمي الرقم دون أن نرى انعكاساته الاقتصادية والنفسية، وبحسب رأيه، بالتخطيط المستقبلي يجب أن تكون الانحرافات عن الرقم قليلة طالما لدينا الأدوات والرموز والثوابت والعطيات لنخطط بشكل صحيح، وطالما لا يوجد محاسبة خلال كل سنة سنبقى بنفس المشكلة، وإذا كانت هناك انحرافات يجب محاسبة المقصرين. ويتابع الخبير الاقتصادي بأنه "لم تؤخذ الحالة النفسية للمواطن بأي قرار، ولسوء الحظ نحن في الحرب الاقتصادية اليوم أدواتنا الدفاعية ضعيفة جداً هناك سؤال يطرح: من يتغاضى عن تمرير سياسات دمرت نفسية السوريين؟."

وختم ديب كلامه بالإشارة إلى أنه لا توجد لدينا مسؤولية اقتصادية، وكأنه لا

يوجد من يراقب الفريق الاقتصادي فالأرقام كأنها تمر بلا استشارية، ودون أن توجد قراءة واقعية للحالة السورية لاستنباط الحلول، ولا يوجد اختيار صحيح للإدارة بحيث تكون قادرة على دراسة الواقع وإيجاد العلاج.. حالة البلد ليست سيئة لكن هناك ثغرات. يذكر أن موازنة عام 2022 بلغت 13,325 مليار ليرة سورية، أي ما يُعادل 5,3 مليار دولار وفق سعر الصرف الرسمي المحدّد حينها بـ2512 ليرة مقابل الدولار. ومنتصف شهر آذار، حدد مصرف سورية المركزي سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار بـ2814 ليرة للدولار الأمريكي الواحد، كما تم تحديد سعر صرف الليرة مقابل اليورو بـ3051 ليرة سورية لليورو الواحد، أما بالنسبة لنشرة البدلات فبقي سعر الصرف محدداً بـ2525 ليرة سورية للدولار الأمريكي الواحد. أثر برس https://syrianexpert.net/?p=66217

19 - هل يعيد قرار الأمس تعلّق موظفي المصارف الحكومية بمؤسساتهم.. مسؤولون مصرفيون متفائلون؟؟

الخبير السوري: 03-08-2022

في تعقيبات على موافقة مجلس الوزراء على رفع سقف الحوافز الإنتاجية للعاملين في المصارف العامة ليصبح 10 بالمئة بدلاً من 2.5 بالمئة بهدف الحفاظ على الخبرات والكفاءات المصرفية، وتم تأكيد ضرورة الارتقاء بجودة ونوعية الخدمات المقدمة بالمصارف.

بين مدير عام المصرف التجاري السوري علي يوسف أن قيمة أرباح التجاري الصافية عن العام الماضي بلغت نحو 23 مليار ليرة، وفي حال

إسقاط نسبة الحوافز 10 بالمئة على هذا الرقم، ستكون قيمة الحوافز نحو 2.3 مليار ليرة، وهو رقم مهم وسيكون له أثر فعال على رفع كفاءة القوة العاملة لدى المصرف، واعتبر أن نسبة 10 بالمئة تعتبر نسبة عالية عالمياً، وبات العاملون أشبه بالمساهمين في المصرف.

من جهته أوضح معاون مدير عام مصرف التسليف الشعبي عدنان حسن أن القانون الجديد يسمح بإمكانية توزيع نسبة تصل إلى 10 بالمئة من الربح الصافي للمصرف على العاملين فيه وضبط حصص العاملين والمشمولين بالحوافز الإنتاجية وفقاً لمجموعة من التعليمات التنفيذية الخاصة بكل مصرف، والمعايير المرتبطة بتقييم الأداء.

وأضاف حسن: إن رفع نسبة الحوافز من 2.5 بالمئة إلى 10 بالمئة من الأرباح الصافية للمصارف مهم جداً ويحافظ على كوادر المصارف العامة وبرفع من مستوى الأداء وجودة الخدمات التي تقدمها المصارف وخاصة أن معظم المصارف العامة تعاني من نزف في مواردها وخاصة الذين لديهم خبرة ومهارات في العمل المصرفي، مبيناً أنه لدى التسليف الشعبي نحو 13 ألف عامل في الإدارة والفروع في المحافظات سيستفيدون من الحوافز الجديدة وفق آلية توزيع الحوافز المحددة لدى المصارف العامة وفق تعميمات وزارة المالية وقرارات مجالس الإدارات. من جهته قال معاون وزير المالية رياض عبد الرؤوف: إن القانون يهدف «للحفاظ على العاملين في القطاع المصرفي وخاصة الخبرات المصرفية والتقنية والفنية وحماية كوادر المصارف الحكومية من المنافسة مع القطاع المصرفي الخاص والمصارف في الخارج». وأن القانون سيكون له أثر إيجابي في العمل المصرفي وخاصة أن

القانون سمح برفع نسبة الحوافز من الأرباح الصافية لدى المصارف أي زيادة حصة الحوافز من الأرباح الصافية 4 أضعاف (400 بالمئة).«

وحول طريقة توزيع الحوافز، عبد الرؤوف أكد وجود معايير وقواعد لدى كل مصرف تحدد كيفية منح الحوافز وتوزيعها أهمها «كفاءة العامل وإنتاجه» وغيرها من المعايير، مضيفاً إنه «من غير المنطقي توزيع المبلغ المالي للحوافز على كل العاملين بالتساوي لأن ذلك يفقد الحافز معناه والجدوى منه كأداة مهمة لتطوير كفاءات العاملين وزيادة مهاراتهم في العمل.

https://syrianexpert.net/?p=66106

20 - بنك الشام - يرفع رأس ماله ليصبح 10 مليار ليرة سورية خلال اجتماع الهيئة العامة الخامس عشر

B2B-SY الأربعاء 2022/06/08

أقرّ بنك الشام خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية زيادة رأس مال البنك بقيمة 10 مليار ل.س، وذلك بعد موافقة الهيئة العامة للبنك التي عقدت بتاريخ 07/06/2022 في فندق الشام بدمشق.

وتضمّن اجتماع الهيئة العامة لبنك الشام لعامه الخامس عشر سماع سماع تقرير مجلس إدارة البنك عن عام 2021. بالإضافة إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن مدى التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية في ممارسة

نشاطاته لعام 2021 والمصادقة عليه وتم الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات والميزانية الختامية الموقوفة بتاريخ 31/12/2021 والمصادقة عليها.

وخلال الاجتماع تمت الموافقة على زيادة رأس مال البنك عن طريق ضم الأرباح المحققة لعام 2021 بقيمة /1/ مليار ل.س إلى رأس المال وتوزيع أسهم مجانية على السادة المساهمين بنسبة (11,11%) بناء على اقتراح مجلس إدارة البنك، ليصبح رأس مال بنك الشام /10/ مليار ليرة سورية.

وحول ذلك صرّح السيد علي يوسف العوضي، رئيس مجلس إدارة بنك الشام: " تمكنا من تحقيق ايرادات تشغيلية جيدة على الرغم من الظروف المحيطة، والتي كان لابد فيها من اتخاذ قرارات جازمة ومؤثرة في آن واحد وذلك بالاعتماد على توجيهات مجلس إدارة بنك الشام، وبجهود الإدارة التنفيذية والفرق المتخصصة ."

حيث يعكس هذا التقرير النتائج المالية للبنك خلال السنة الماضية وفقًا لأدائها، إضافة إلى تطور سير العمل وفق الخطة السنوية. بحسب العوضي .

وبالنظر إلى النتائج المالية لبنك الشام لعام 2021، تبيّن أن صافي الربح بالليرة السورية للعام 2021 قد بلغ 49,740,942,847 ل.س بنسبة تغير مقدارها (80%) عن العام السابق، وبعد استبعاد أرباح القطع البنيوي 1,828,275,591 ل.س بنسبة زيادة قدرها . (49%)

كما بلغ إجمالي الدخل التشغيلي مبلغ 66,618,431,449 ل.س بنسبة زيادة مقدارها (59%)، كما بلغت الموجودات لعام 2021 مبلغ 799,315,469,164 ل.س بنسبة زيادة مقدارها (102%) عن العام الماضي 2020.

وفي كلمته، أكد السيد أحمد يوسف اللحام، الرئيس التنفيذي لبنك الشام، على أن ثبات والتزام الفريق الإداري في بنك الشام كان له أثر كبير حيث ساهم في تحويل التحديات إلى إنجازات على الرغم من الآثار السلبية التي ألقت بظلالها .

مؤكدا أنه تم مواجهة هذه التحديات بكل كفاءة واقتدار، وإدارة موجودات ومطلوبات البنك ضمن الطاقات والإمكانات المتاحة.

وأُستعرض خلال الاجتماع أبرز الأحداث الهامة التي شهدها بنك الشام في عام 2021 فقد أطلق البنك خدمة الدفع الالكتروني عبر نقاط البيع POS لتتيح لحاملي البطاقات المصرفية الصادرة عن بنك الشام تسديد ثمن مشترياتهم إلكترونياً .

كما تم إطلاق بطاقة) ترست (Trust - كأول بطاقة ائتمان بالليرات السورية معتمدة من مصرف سورية المركزي والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية .

بالإضافة لإطلاق خدمة الحساب الإلكتروني(E-Account) ، التي تتيح للمتعاملين فتح حساب مصرفي مجاناً دون الحاجة لزيارة فروع البنك، للتعامل والدفع بطريقة إلكترونية وذلك تماشياً مع توجيهات مصرف سورية المركزي لاستخدام الخدمات الإلكترونية المتطورة.

وتأكيداً على التزام بنك الشام برسالته في بناء وتقوية الشراكات وعلاقات التعاون الممكنة مع العملاء والشركاء المحليين وتعزيز دوره في خدمة المجتمع المحلي بتفعيل التواصل مع مختلف المؤسسات، وقع بنك الشام سلسلة من الاتفاقيات مع نقابة أطباء الأسنان في دمشق وطرطوس وحلب واللاذقية .

كما تم توقيع اتفاقية بين بنك الشام وشركة الهرم للحوالات المالية الداخلية تمكن المتعاملين من تنفيذ الحوالات المالية الداخلية بالليرة السورية من رصيد حسابهم المصرفي لدى البنك وتسليمها للمستفيدين نقداً عن طريق أي فرع لشركة الهرم من الفروع المنتشرة في سورية .

بالإضافة لافتتاح فرع الباكستان وذلك استكمالاً لسعي البنك في أن تكون الفروع ذات ملكية خاصة للبنك وشراء عقارات جديدة.

الجدير ذكره أن بنك الشام هو أول مصرف إسلامي في سورية، وحائز على شهادة نظام إدارة الجودة(ISO-9001:2015) ، وشهادة نظام إدارة أمن المعلومات (ISO-27001:2013) ويملك شبكة واسعة من الفروع المنتشرة في 8 محافظات سورية هي دمشق وريفها، درعا، حمص، حماة، حلب، وفي طرطوس واللاذقية. https://b2b-sy.com/news/1033358155/

خامساً - أخبار اقتصادية قصيرة:

1 - البنك الدولي يدعو الدول الغنية لتقديم المزيد من إعفاءات الديون

واشنطن-سانا 2022-01-20

دعا رئيس البنك الدولي ديفيد مالباس الدول الأكثر ثراء في مجموعة العشرين إلى تقديم مزيد من إعفاءات الديون للبلدان الأقل نمواً في العالم مشدداً على ضرورة أن يكون هناك مزيد من تدفق الأموال والنمو في الدول النامية.

وجاء ذلك وفقاً لوكالة فرانس برس بعد إعلان شركة مايكروسوفت الأميركية العملاقة أنها ستنفق عشرات مليارات الدولارات لشراء شركة ألعاب فيديو حيث قال مالباس خلال مؤتمر صحفي أمس: "أذهلني خبر استثمار شركة مايكروسوفت 75 مليار دولار في شركة ألعاب فيديو مقارنة بتبرعات بلغت 24 مليار دولار فقط على مدى ثلاث سنوات قدمتها 48 دولة في كانون الأول الماضي لمساعدة البلدان الأكثر فقراً.

وكانت شركة "مايكروسوفت" أعلنت أمس الأول نيتها الاستحواذ في مقابل نحو 96 مليار دولار على شركة "أكتيفيجن بليزارد" الأميركية العملاقة لألعاب الفيديو التي أصدرت ألعابا واسعة الشعبية منها "كاندي كراش" و"كول أوف ديوتي" و"وورلد أوف ووركرافت."

https://www.sana.sy/?p=1564428

2 - البنك الأوروبي يحذر من الانفصال عن منطقة اليورو جراء زيادة المديونية؟!!!

الخبير السوري: 27-05-2020

شعار اليورو امام البنك المركزي الاوروبي في فرانكفورت. ارشيف رويترز

حذر البنك المركزي الأوروبي اليوم من اتجاه نحو الانفصال عن منطقة اليورو لدى بعض دول الاتحاد الأوروبي جراء زيادة المديونية بسبب تأثيرات تفشي فيروس كورونا المستجد في حال عدم اتخاذ تدابير للحد من أعباء الديون. وجاء في تقرير نصف سنوي للبنك عن الاستقرار المالي وفقاً لما أوردته وكالة فرانس برس: "إذا اعتبرت التدابير المتخذة على المستوى الوطني أو الأوروبي غير كافية للحفاظ على القدرة على تحمل الديون في بعض البلدان فقد يزداد تقييم السوق لمخاطر تغيير العملة أي الخروج من اليورو."

كما توقع البنك في تقريره ارتفاع مستويات الديون في دول منطقة اليورو بشكل ملحوظ بنسب تتراوح بين 7 و22 نقطة مئوية في العام الجاري ما يرفع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة من 86 بالمئة في 2019 إلى نحو 103 بالمئة في 2020.

ويأتي تقرير البنك المركزي الأوروبي في الوقت الذي ستقترح فيه المفوضية الأوروبية يوم غد الأربعاء خطة إنعاش قد تصل إلى ألف مليار يورو للتغلب على الأزمة التي تسبب بها فيروس كورونا.

المصدر : الثورة http://syrianexpert.net/?p=50393

3 - التوتر الصيني الأمريكي يرفع سعر الدولار

الخبير السوري: 23-05-2020

ارتفع سعر الدولار اليوم مقابل عملات رئيسية بفعل مخاوف اثر تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة والصين. وذكرت رويترز أن الدولار ارتفع 0ر24 بالمئة إلى 1ر0925 لليورو كما بلغ الدولار 0ر9715 فرنك سويسري واستقر الجنيه الاسترليني عند 1ر2216 دولار.

وهبط الدولار الأسترالي 0ر49 بالمئة إلى 0ر6535 دولار أمريكي وانخفض الدولار النيوزيلندي إلى 0ر6106 دولار أمريكي. وارتفع الين إلى107ر46 للدولار كما صعدت العملة اليابانية 0ر6 بالمئة مقابل الدولار الأسترالي.

4 - اقتصاد بريطانيا ينكمش بنسبة 5.8 بالمئة!!!

الخبير السوري: 14-05-2020

أظهرت بيانات رسمية أن اقتصاد بريطانيا انكمش بوتيرة قياسية قدرها 5.8 بالمئة في آذار الماضي مقارنة مع شباط الذي سبقه مع تصاعد أزمة فيروس كورونا.

ونقلت وكالة رويترز عن مكتب الإحصاءات الوطني قوله إنه في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي انكمش الناتج المحلي الإجمالي اثنين بالمئة مقارنة مع الأشهر الثلاثة الأخيرة من 2019 وهذا أكبر انخفاض على أساس فصلي منذ نهاية 2008 خلال ذروة الأزمة المالية.

ومن المرجح أن تظهر بيانات شهر نيسان تراجعاً أكبر بسبب خضوع الشركات والمستهلكين البريطانيين لإجراءات عزل عام طوال الشهر.

وفي الأسبوع الماضي قال بنك إنكلترا المركزي إن اقتصاد البلاد ربما يتجه صوب أشد انخفاض سنوي في الناتج المحلي الإجمالي في أكثر من 300 عام قائلاً إن تراجعاً بنسبة 14 بالمئة يبدو محتملاً هذا العام.

المصدر : الثورة http://syrianexpert.net/?p=50017

5 - البنك المركزي الروسي يقترح حظرًا على العملات المشفرة

الخميس 20-01-2022 22:56 | كتب: عمر علاء |

بيتكوين - صورة أرشيفية تصوير : رويترز

اقترح البنك المركزي الروسي يوم الخميس حظر العملات المشفرة في البلاد بسبب مخاوف بشأن عدم الاستقرار المالي. وأصدر البنك تقريرًا يقول إنه يجب حظر العملة المشفرة كوسيلة للمعاملات التي تصدرها الحكومة، ويجب منع المؤسسات المالية من استخدامها، حسبما ذكرت وكالة رويترز.

كما اقترحت حظر تعدين العملة المشفرة في ثالث أكبر منطقة في العالم لمثل هذا التعدين، مستشهدة بكمية الطاقة الكبيرة التي يتطلبها تعدين العملة عبر أجهزة كمبيوتر قوية.

قال البنك في التقرير، وفقًا لـ Fortune: «مخاطر الاستقرار المالي المحتملة المرتبطة بالعملات المشفرة أعلى بكثير بالنسبة للأسواق

الناشئة، بما في ذلك في روسيا». «هذا يرجع إلى الميل الأعلى تقليديًا للادخار بالعملة الأجنبية والمستوى غير الكافي للتثقيف المالي».

شهدت العملات المشفرة، طفرة دولية في السنوات الأخيرة، لكنها أثارت قلق بعض الحكومات لأنها مملوكة للقطاع الخاص ومتقلبة.

في العام الماضي، حظرت الصين استخدام العملات المشفرة للمؤسسات والشركات المالية، ومنحت روسيا العملات المشفرة الوضع القانوني في عام 2020 لكنها منعت استخدامها كوسيلة للدفع، وفقًا لرويترز.

https://www.almasryalyoum.com/news/details/2508284

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير